التوهم أو القياس الخاطئ
في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً

محمد عبدو فلفل
جامعة البعث

مدخل

يُفرَّقُ في الدرس اللغوي بين ضربين من القياس، فثمة قياس المتكلم الذي يتمثل بالعمل الفردي الذهني الذي يصوغ المتكلم الكلام بموجبه، وثمة القياس الذي يعدّ أصلاً من أصول الدرس اللغوي، والفرق بين هذين القياسين هو (أن الأول لا يعدو أن يكون من تلك الضوابط التي يعيها أصحاب اللغة، ويختزنونها في أذهانهم، ثم يركبون وفقها عباراتهم وأقوالهم، وأما الآخر فهو ما صار يُتَخذُ في دراسات المتأخرين من أصحاب الفقه واللغة، وهو يقوم على حمل ظاهرة مجهولة على ظاهرة معروفة)[1].

وقد برز قياس المتكلم بوضوح في الدرس اللغوي عند المحدثين في الغرب، فالقياس (عندهم عملية فردية يكون المقيس عليه هو ما اختزنه المرء في حافظته من محصول لغوي)[2] والقياس بهذا المعنى يفترض نموذجاً تقليدياً كما[3] يقول دوسوسير الذي يؤكد أن (الشكل القياسي إنما هو شكل جعل على صورة شكل آخر، وذلك بحسب قاعدة معينة)[4] و(تطبيقنا قواعد اللغة صرفية

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي ١٤٧-١٤٨.
(٢) طرق تنمية الألفاظ اللغوية ٣٨.
(٣) محاضرات في الألسنية العامة ١٩٧.
(٤) نفسه ١٩٧، وانظر: اللغة لفندريس ص٢٠٥، وأسس علم اللغة العام لماريوباي ص١٤١.

وسوية هو في جوهره قياس محض قائم على ملاحظة أوجه التشابه بين ما تعلمنا وما نراه أول مرة)[1] والقياس اللغوي بهذا المعنى هو رَدُّ الشيء إلى نظيره)[2]، وهذا الذي يُرَدُّ إلى نظيره يكون جديداً بالنسبة للمتكلم لم يسمعه من قبل، أما النظير الذي رُدَّ إليه اللفظ الجديد، فهو معروف للمتكلم سمعه من قبل، والمرء يلجأ إلى هذا القياس في لغته، ويظل يستعمله في كل ما لم يرد على لسانه من قبل)[3].

وهذه العملية القياسية عملية عفوية لاحظ لها من التفكير[4] فالمتكلم مع استخدامه القياس في تنمية لغته واستعمالها لا يعتمد القياس في كل حال، بل يتم غالباً دون وعي منه، لهذا نرى المتكلم والسامع لا يشعران بهذه العملية[5] إلا إذا تبيَّن لأحدهما أو كليهما أن المقيس مخالف لما تعارف عليه أهل اللغة في كلامهم، ومعنى هذا أن قياس المتكلم في اللغة نوعان صحيح وخاطئ كما يقول الدكتور عبد العزيز مطر الذي وضَّح هذين النوعين بقوله: (إن العملية الذهنية التي تتم فيها المقارنة بين الكلمة أو الصيغة المجهولة ونظيرتها المعلومة، قد تكون على أساس التشابه التام بينهما، وتُسفِرُ حينئذ عن كلمة أو صيغة قد تعارف عليها أهل اللغة وإن كانت مجهولة للمتكلم لم يسمعها من قبل، وفي هذه الحالة يحكم على القياس بأنه صحيح، أما إذا أسفرت هذه العملية الذهنية القياسية عن كلمة أو صيغة لم يتعارف عليها أهل اللغة، أو قامت المقارنة على أساس تشابه موهوم بين الكلمتين المجهولة والمعلومة فإنه يقال حينئذٍ: إن القياس خاطئ[6] مما يؤدي بالصيغة الجديدة إلى

---

(١) مشكلات القياس في اللغة العربية ١٨٦.
(٢) المعجم الوسيط مادة /ق ي س/.
(٣) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٣٣٥-٣٣٦.
(٤) انظر: المفصل في تاريخ النحو العربي ١٤٨.
(٥) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٣٣٥.
(٦) المرجع السابق ٣٣٥-٣٣٦. وانظر: لحن العامة والتطور اللغوي ٤٢-٤٣.

الخروج عن مدارها الطبيعي والدخول في مدار صيغة أخرى[1]، والقياسُ الخاطئ هذا الذي أقَرَّه علم اللغة الحديث في الغرب[2] ظاهرةٌ مألوفةٌ في[3] تراثنا اللغوي سلوكاً ودرساً، وقد عَبّر عنه اللغويون العرب - كما سنرى - بمصطلحات متعددة، والذي يُفْهَمُ من كلامهم أن التوهم عندهم هو حال نفسيَّة تَلِمُّ بالشاعر أو التأثر في الخطاب، أو الإبداع حين يستغرق فيما هو فيه، وحينئذ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه فيتوهم أنه يستعمل تركيباً، ويكون قد استعمل غيره، فيبني ما يليه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله[4] وقد أشار إلى شيء من هذا القبيل أبو حيان الأندلسي (٨٤٥هـ) في تفسيره العطفَ على التوهم بأن الكلام في هذا العطف في قالب، فَيُقَدَّرُ في قالب آخر[5]، فالتوهم أو القياس الخاطئ إذن عمل ذهني يُنْتِجُ ظواهر لغويةً منحرفةً عن سنن نظائرها، لأنه عمل قائم على توهم أوجه شبه غير موجودة في الحقيقة بين المقيس والمقيس عليه، وهذه حال نفسية قد تلمُّ بالمتكلم ولو نادراً في أدائه مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وقد اختلفتْ مواقفُ دراسي العربية قديماً وحديثاً من هذا المسلك، ومن الظواهر اللغوية الناجمة عنه، ومن أثره في اللغة العربية، وهذا البحث يحاول بعد هذا المدخل أن يبيّنَ مواقف هؤلاء الدارسين، وأن يجلو تصورهم لمفهوم التوهم كما يحاول رصدَ مختلف المصطلحات التي استُعْمِلَتْ في الدرس اللغوي العربي للتعبير عن عملية التوهم هذه.

---

(١) انظر: أسس علم اللغة العام ١٤١.

(٢) انظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٣٣٦.

(٣) انظر: في اللهجات العربية ١٥٠-١٥١، ومشكلات القياس في اللغة العربية ١٩٧-١٩٩ والتطور اللغوي ومظاهره وعلله ٧٧-٨٧.

(٤) أصول النحو العربي ١١٨-١١٩ للدكتور محمد خير الحلواني، وانظر: كتابه: المفصل في تاريخ النحو العربي ١٤٩.

(٥) البحر المحيط ٥٠٩/٣.

موقف اللغويين العرب من التوهم

كثيراً ما نقف عند اللغويين العرب القدماء على التوهم سلوكاً عملياً أو مبدأ معمولاً به في تعليل ما خرج على أصولهم وتأويله، وذلك منذ الخليل (١٧٤هـ) وسيبويه (١٨٨هـ)، ونادراً ما نقف لدى هؤلاء على أصل نظري يوضح هذا المبدأ، أو يبين مواقفهم تجاهه، ولكن تعويلهم عليه منذ وقت مبكر في التعليل والتأويل يوحي بإقرارهم به مسلكاً عملياً لدى المتكلم يؤدي إلى ظواهر لغوية غالباً ما تكون غير مقيسة عند اللغويين. على أن المرء لا يعدم – وإن قليلاً – أن يقف عند بعض الأئمة على إقرار صريح بوجود التوهم في لسان العرب كالذي نجده عند ابن جني (٣٩٢هـ) في حديثه عن قراءة بعضهم (وما تنزلت به الشياطون)[١] فقد حمل هذه القراءة على الغلط ثم قال: (هذا كما يعرض مثله للفصيح لتداخل الجمعين عليه وتشابههما عنده)[٢] ومن هذا القبيل حديثه عن همز بعضهم الواوَ المضمومَ[٣] ما قبلها كهمز (مؤسى) و(مؤقد) في قول الشاعر[٤]:

لحبَّ المؤقدان إلى مُؤْسى وحزرة إن أضاءَ لي الوَقُودُ

---

(١) الشعراء ٢١٠/٢٦. وهذه القراءة شاذة. انظر: المحتسب ١٣٣/٢، والقراءات الشاذة ١٠٨.

(٢) المحتسب ١٣٣/٢، ومراده بتداخل الجمعين جمْعُهم ما يجمع جمع تكسير كما يجمع جمع المذكر السالم.

(٣) المقيس جوازاً هو أن تهمز الواو المضمومة نحو (وُقِّت) فيقال: أُقِّتَ، أما الواوُ الساكنة المضموم ما قبلها فلا تهمز، وقد فسّر ابن جني الهمز في هذه الحالة بأن مَنْ همز ظنّ أن الضمة التي قبل الواو عليها، فهمزها وهو ما أشار إليه ابن جني فيما سيأتي. وانظر: المنصف ٣١/١، وسر صناعة الإعراب ٧٩/١-٨٠.

(٤) هو جرير، انظر ديوانه ٢٨٨/١.

فقد علّق ابن جني على ذلك قائلاً: (همز الواو الساكنة لأنه توهم أن الضمة قبلها عليها، ولهذا الغلط نظائر في كلامهم[1] أما أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) فقد ذكر أن (العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه، وينحرف عن سنن أصوله[2]) وذكر الرضبي (٦٤٦هـ) أن (توهمات العرب غير عزيزة كما قالوا في (مصيبة) (مصائب)[3] وأشار أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) إلى أن (التوهم معهود في لسان العرب)[4].

وخلافاً لهؤلاء جميعاً رفض بعض القدماء مبدأ التوهم، وربما عبّر المبرد (٢٨٥هـ) عن شيء من ذلك بقوله: (أفلا يزول هذا التوهم إلى يوم القيامة)[5] قال ذلك مُتَذَمِّراً من حمل أبي العباس ثعلب إحدى المسائل على هذا المبدأ، وفي هذا الصدد يقول أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) إن التوهم لا يحصل منه شيء[6]، وأميل إلى الاعتقاد بأن تذمر المبرد من الحمل على التوهم ناجم عن إحساسه بمبالغة الائمة، أو تكلفهم أحياناً الاعتماد على التوهم في تخريج ما خالف أصولهم، لا عن رفضه القطعي لمبدأ التوهم هذا، ذلك أن المبرد نفسه عوّل على هذا المبدأ في تخريج بعض النصوص وإن لم يسمّه كما سنرى لدى الحديث عن الحمل على المعنى، أو التوهم غير المسمّى أو غير المصرّح به.

---

(١) المنصف ٣١/١، وانظر: سر صناعة الإعراب ٧٩/١-٨٠.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٥/٢.
(٣) شرح الشافية ٣٨٥/٢.
(٤) البحر المحيط ٧٧/١.
(٥) نزهة الألباء ١٧١.
(٦) إعراب القرآن ٣٨٤/١.

وأقرّ جمهور[1] المحدثين من اللغويين العرب هذا المبدأ، ورفضه قلة منهم، وفي مقدمة الرافضين الأستاذ محمد بهجة الأثري في بحث له بعنوان (مزاعم بناء اللغة على التوهم)، وقد علّل في هذا البحث رفضه مبدأ التوهم بأن بناء اللغة على التوهم[2]. يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها لذا جهد الأستاذ الأثري في سبيل توجيه ما حمله الأئمة على التوهم توجيهات أخرى، وقد وُفِّق في ذلك حيناً وتكلّف حيناً آخر، ولولا خشية الإطالة لأوضحت موقفه من هذا المبدأ بأكثر من ذلك، على أن المهم الذي نخالفه فيه هو رفضه رفضاً تاماً مبدأ التوهم، وقريب من ذلك موقف الأستاذ عباس حسن، الذي عدّ التوهم من الأوهام[3] النحوية كما جعله من أوضح الصور الفاسدة الوهمية، وذكره تحت ما أسماه بالأوهام والخرافات أو الفضول، وقصر ما جعله النحاة من التوهم على السماع[4]. والذي يميل إليه الدارس أن حديث النحاة عن التوهم ليس من أوهامهم فهو تعبير غير مباشر عن إدراكهم العملي للعمليات الذهنية العفوية التي يقوم بها الإنسان عندما يصوغ كلامه، وهذه العملية تتمثل بما سبقت تسميته بقياس المتكلم المتمثل بقياسه ما يرتجل من

---

(١) ومن هؤلاء الدكاترة محمد خير الحلواني في كتابيه (المفصل في تاريخ النحو العربي ١٤٩، وأصول النحو العربي ١١٨-١١٩)، وإبراهيم أنيس في كتابيه (في اللهجات العربية ١٥٠-١٥١، ومن أسرار العربية ٣٠-٣٢)، وعبد الصبور شاهين في (مشكلات القياس في اللغة العربية ١٩٧-١٩٩)، ورمضان عبد التواب في كتابيه (التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٧٤-٧٨، ولحن العامة والتطور اللغوي ٤٢-٤٤)، وعبد العزيز مطر في كتابه (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٣٣٣)، وإبراهيم السامرائي في كتابه (التطور اللغوي التاريخي ١٢٤، ١٢٦)، والأستاذ محمد المبارك في كتابه (فقه اللغة وخصائص العربية ٣٣١)، وعبد القادر المغربي في مجموعة مقالات نشرها في مجلة المجمع القاهري، وسنعرض لهذه المقالات فيما بعد.

(٢) مزاعم بناء اللغة على التوهم ٥-٦.

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٧٨، ١٨٤.

(٤) انظر: النحو الوافي ٦٠٩/١-٦١٠، ٣٤٨/٢، ٤٣١.

الكلام على ما في ذاكرته منه وذلك في ضوء ضوابط ناظمة للغته، وإذا كان توهم الأمور على غير ما هي عليه أمراً متوقعاً من الإنسان في مختلف أفعاله الأخرى، وفي ملابسات معينة، فقد يتوهم أيضاً في إنجازه الكلام شبهاً ليس موجوداً بين المقيس والمقيس عليه، مما ينجم عنه كلام منحرف عما هو عليه بابه، وهذه حالة نفسية قد تلمُّ بالمتكلم ولو نادراً في أثناء أدائه الحدث اللغوي بفعل ملابسات لفظية أو معنوية، وإنكار هذه الحال إنكار لواقع هو من طبيعة الإنسان، وهو الذهول أحياناً عن حقائق الأمور لملابسةٍ ما، وليس في الإقرار بالتوهم ما أشار إليه الأستاذ محمد بهجة الأثري من انحراف السليقة عن قانونها النفسي، بل فيه مجاراة للنفس على سجيتها في ظل ملابسات لفظية معنوية محددة ولاسيما في العصر الذي لم تكن فيه القاعدة قد وُضِعَتْ، وفي ذلك يقول أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) مُعَلِّلاً وجود الغلط في كلام العرب: (إنما دخل هذا النحو في كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد)[1] وفي الموضوع نفسه يقول ابن جني: (إنما يجوز هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصري: وما تنزلت به الشياطون، لأنه توهم أنه جمع التصحيح نحو (الزيدون) وليس منه)[2]. وفي هذا السياق نَذْكُرُ تعليق الفراء (٢٠٧هـ) على همز ما ليس مهموزاً في الأصل، فقد ذكر أن الحسن قرأ: (ولا أدرأتكم به) في قوله تعالى: (قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به)[3] ثم قال الفراء: (لعل الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته، فهمزها لأنها تضارع درَأْتُ الحدَّ

---

(١) الخصائص ٢/٢٧٣.
(٢) المنصف ١/٣١٠-٣١١.
(٣) يونس ١٠/١٦.

وشبهه، وربما غلط العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز[1]، وقال الجوهري (٣٩٣هـ) (وربما خرجت بهم فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز، قالوا لَبَّأْتُ بالحج... واجتمعتِ العرب على همز مصائب، ه أصلها الياء وكأنهم شبهوا الأصلي بالزائد[2].

فكل هذه النقول تؤكد أن ليس في التوهم ما نسبه إليه الأستاذ الأثري من انحراف السليقة عن قانونها النفسي، بل فيه مجاراة لهذه السليقة، فالتوهم استجابة بريئة لطبيعة المتكلم كما يمكن أن يفهم مما ذكرناه قبل قليل عن أبي علي الفارسي، وابن جني، والفراء الذي ربط هو والجوهري التوهُّم بفصاحة العرب القائمة على الطبع والسليقة وفي هذا السياق نذكر إيماءه أحد[3] المحدثين إلى أن القياس الخاطئ لا ينفي الفصاحة.

مصطلحاتهم في التعبير عن القياس الخاطئ

من يتتبع مُصَنَّفات أئمة العربية يقف على استعمالات مختلفة للتعبير عما يُعْرَفُ الآن بالقياس الخاطئ وهذه المصطلحات هي الغلط، التوهم، التشبيه، الحمل، السهو، وربما عرض اللغوي للقياس الخاطئ غير مصرّح به وفيما يلي تتبع لهذه المصطلحات في سياقاتها الاستعمالية بغية دراستها دراسة تأصيلية دلالية تقوم على بيان العلاقة بين الدلالة المعجمية لهذه الكلمات والدلالة الاصطلاحية رغبة في الوقوف على حقيقة ما يُقْصَدُ منها، ذلك أن الدلالة المعيارية لهذه المصطلحات غير واضحة دائماً عند مستعمليها، فقد أجاز بعضهم وإن نادراً جداً ما حمله على التوهم وقصر بعضهم الآخر ما كان من هذا القبيل على السماع، ووسمه آخرون بصريح الخطأ واللحن، وربما

---

(١) معاني القرآن للفراء ٤٥٩/١.
(٢) المزهر في علوم اللغة العربية ٢٥٢/٢-٢٥٣.
(٣) هو الدكتور محمد رشاد الحمزاوي في كتابه (العربية والحداثة) ٢٠، ١١٩.

اجتمعت هذه الحالات الثلاث عند اللغوي الواحد إضافة إلى أن متأخري اللغويين اختلفوا في دلالة بعض هذه المصطلحات في استعمال المتقدمين لها كالاختلاف في دلالة مصطلح الغلط عند سيبويه (١٨٨هـ) وهو ما سيتضح فيما يلي:

- الغلط

جاء في (اللسان): (الغلط أن تعيا بالشيء، فلا تعرف وجه الصواب فيه... والعرب تقول: غلط في منطقه... والغلط في الحساب وفي كل شيء... والغلط كلُّ شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد)[1] الغلط في المعجم إذن أن تُخْطِئَ وجه الصواب من غير قصد في إنجاز عمل ما، وليس التوهم أو القياس الخاطئ ببعيد عن هذا المعنى، فهو كما اتضح حمل صيغة لغوية على صيغة معروفة من قبل لتوهم مشابهةٍ بين المحمول والمحمول عليه تسوّغ هذا الحمل، وبهذه الدلالة استعمل بعضهم مادة (الغلط) تعبيراً عن التوهم أو القياس الخاطئ.

- الغلط عند الخليل (١٧٤هـ)

فقد استعمل الخليل الغلط بمعنى التوهم في حديثه عن الجر على الجوار قال: (لا يقولون: هذان جحرا ضبٍ خربان، من قبل أن الضبَّ واحد، والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكراً مثله، أو مؤنثاً قالوا: هذه جحرةُ ضِبابٍ خربةٍ، لأن الضباب مؤنثة، ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة فغلطوا)[2] فالخليل - كما هو ظاهر - عَدّ الجر على الجوار من

---

(١) اللسان (غلط).
(٢) الكتاب ١/٤٣٧.

باب الغلط مقصوداً به التوهم، فالذي يفهم من كلامه أنه لما اتفق الجر والضب في الجنس والعدد جيء بصفة الجر مجرورة مع أنه مرفوع لأن هذا الاتفاق قد يوهم بأن الوصف للضب لا للجر. ويذكر أن بعض المحدثين[1] فهم صريح اللحن والخطأ من استعمال الغلط عند الخليل، فجعلوه ممن يخطئ عرب عصور الاحتجاج، أما الدكتور شوقي ضيف؛ فيرى[2] أن المراد من الغلط في استعمال البصريين عامة إنما هو شذوذ النص الموصوف بالغلط ومخالفته قياس النحوي، وهو ما يفهمه الباحث من استعمال هذا المصطلح عند الخليل وسيبويه لأسباب سيعرضها البحث بعد قليل.

- الغلط عند سيبويه (١٨٨هـ)

استعمل سيبويه غير مرة مصطلح الغلط مقصوداً به التوهم كحديثه عن همز (مصائب) علماً أن بابها[3] لا يهمز قال: (أما قولهم: مصائب، فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهَّموا أن (مصيبة) فَعِيلَة وإنما هي مُفْعِلة)[4] فسيبويه يريد أن يقول إنَّ مبنى نحو (مصيبة) يشبه في اللفظ الظاهر مبنى (صحيفة) مما يُوهم أنهما من باب واحد، فيُحْمَلُ أحدُهما وهو (مصيبة) على ثانيهما وهو (صحيفة) فيهمز في الجمع فيقال: مصائب، كما يقال: صحائف مع أنهما من بابين مختلفين اختلافاً يحول دون همز (مصائب) ونحوه كما هو معروف.

---

(١) منهم الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة) ٣٨٣-٣٨٤. والدكتور جميل علوش في مقاله: الفصحى والعامية والصراع على مناطق النفوذ ص٧٨.

(٢) انظر المدارس النحوية (١٦١).

(٣) انظر: الكتاب ٤/٣٥٥-٣٥٦، المقتضب ١/١٢٣.

(٤) الكتاب ٤/٣٥٦ وانظر: ٤/٣٥٤ منه.

ومما استعمل فيه سيبويه (الغط) قوله: (اعلم أن ناساً من العرب قد يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذا أنّ معناه الابتداء، فيوهم أنه قال: هم كما قال[1] ولا سابق)[2]، فسيبويه يُفَسِّر ما لم يقسه[3] من رفع توكيد اسم (إن) والمعطوف على اسمها قبل مجيء خبرها بالغلط لأن المعنى يوهم أن ما قبلهما - أي اسم (إن) - مبتدأ، وهو كذلك في الأصل، ولهذين المثالين نظائر استعمل فيها سيبويه (الغلط) بمعنى التوهم أو القياس الخاطئ.

والملاحظ أنه ليس في سياق استعمال الغلط عند سيبويه، وكذلك عند الخليل ما يدل بوضوح على المعنى المعياري لهذا المصطلح لذا اختلف الدارسون في تحديد هذا المعنى عند الخليل كما لاحظنا وكذلك الأمر عند سيبويه، فقد ذهب بعض المحدثين[4] إلى أن معنى الغلط عند سيبويه هو اللحن والخطأ الصريح، وإلى مثل ذلك ذهب ابن مالك (٦٧٢هـ) من[5] قبل، وقد ردّ ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) على ابن مالك ناسباً إياه إلى التوهم في فهم كلام سيبويه، قال ابن هشام: (وقال سيبويه[6] اعلم أن ناساً من العرب يغلطون

---

(١) قطعة من بيت: وهو:

بدا لي أني لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

قيل إنه لزهير بن سلمى، وقيل لغيره، انظر، الكتاب ١/١٦٥، والخزانة ٩/١٠٢.

(٢) الكتاب ٢/١٥٥.

(٣) بدليل أنه لم يحمل عليه (الصابئون) في قوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا، والصابئون والنصارى...) (المائدة ٥/٦٩) فقد جعل (الصابئون) مبتدأ محذوف الخبر على التقديم والتأخير. انظر الكتاب ٢/١٥٥.

(٤) انظر ظاهرة الشذوذ في النحو ١٥١-١٥٢ للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، والفصحى والعامية والصراع على مناطق النفوذ ٧٨ للدكتور جميل علوش. وهذا مقال منشور في مجلة الوحدة العددين ٣٣-٣٤.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٥١٥.

(٦) انظر: الكتاب ٢/١٥٥.

فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال[1]:

بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى

ومراده بالغلط ما عَبَّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، يوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترضَ عليه بأنّا متى جَوّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يَقَالَ في كل نادر إن قائله غلط)[2] وذهب[3] ابن الحاجب (٦٤٦هـ) من قبلُ مذْهَبَ ابنِ هشام هذا في فهم الغلط لدى سيبويه، وجاء في حاشية الصبان على الأشموني (ويحتمل أن مراده - أي مراد سيبويه - بالغلط شدة الشذوذ)[4] وذُكِرَ في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي عند الكلام على (معائش) وتخطئة النحويين لها أن (قول سيبويه رحمه الله إنها غلط عنى أنها خارجة عن القياس، وهو كثيراً ما يستعمل الغلط في كتابه بهذا المعنى)[5] وأكد غير[6] واحد من المحدثين أن مراد سيبويه بالغلط إنما هو مجرد الشذوذ، ومخالفة القياس لا اللحن والخطأ الصريح، ويبدو أن سيبويه قصد من وصف هذا الشذوذ بالغلط إلى التعليل والتوصيف لا إلى التخطيء والتلحين، فمادة (غلط) استعملت كما سنرى في كتب السلف بمعانٍ مختلفة يُعوَّلُ في تحديدها

---

(١) انظر: الحاشية (٣) من الصفحة السابقة.
(٢) المغني ٥٣١.
(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/٢-١٨٣.
(٤) حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٩٣/١.
(٥) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٥٢/٤.
(٦) نجد ذلك في القراءات واللهجات ١٤٣ لعبد الوهاب حمودة، كما ذهب إلى ذلك محمد علي النجار. انظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٥٧-١٥٨، والدكتور شوقي ضيف. انظر: المدارس النحوية ٨١.

على القرائن فكثيراً ما استعملت في كتب لحن العامة بمعنى اللحن الصريح غير مَقْصُودٍ بها التوهم. كما استعملت هذه المادة مقصوداً بها التوهم واللحن معـاً، وبمعنى التوهم غير مقصود بها اللحن بل مجرد الشـذوذ ومخالفـة القيـاس، وأجاز بعضهم، وإن نادراً بعض ما وصفه بالغلط المقصود به التوهـم والـذي أميل إليه أن المراد من مادة (غلط) لدى الخليل وسيبويه هو مجـرد التوهـم والشذوذ ومخالفة القياس، ومُرَجِّح ذلك ما يلي:

١- أنه لم يؤثرْ عنهما تلحين ما خالف أصولهما في مصادر الاسـتشهاد اللغوي.

٢- ليس في سياقات استعمالها مادة (غلط) ما يوحي بأنهما يريدان بها صريح اللحن والخطأ، بل ربما كان في هذه السياقات ما يوحي بعدم قولهما بذلك، فقد ذُكِرَ غير مرة في الكتاب قول الشاعر[١]:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضـى ولا سابق شيئـاً إذا كـان جائيـاً

وقد حمل سيبويه جرّ (سابق) في هذا البيت في موضعين[٢] على التوهم غير مصرّحٍ بهذا المصطلح، ومصرّحاً به في موضوع[٣] ثالث، وسَـمّى هـذا التوهم غلطاً في موضع[٤] رابع ممـا يعنـي أن التوهـم والغلـط مترادفـان عند سيبويه، أما الخليل فقد جعل[٥] أيضاً الجر فـي (سـابق) مـن التوهـم، واستأنس به في توجيه شواهد أخرى[٦]، أحدها آية قرآنية بقـراءة متواتـرة

(١) سبق تخريجه.
(٢) انظر: الكتاب ٣٠٦/١، ٢٩/٣.
(٣) انظر: الكتاب ١٥/٣.
(٤) انظر: الكتاب ١٥٥/٢.
(٥) انظر: الكتاب ١٠٠/٣.
(٦) انظر: الكتاب ٥١/٣، ١٠٠.

صرح غير واحد بإجازة[1] ما فيها من العطف على التوهم كما سنرى لدى الحديث عن مصطلح التوهم، وكل ذلك يؤنس بأن الغلط المرادف للتوهم عند سيبويه والخليل لا يعني صريح اللحن والخطأ، والذي أميل إليه أن النحاة عامةً لدى استعمالهم الغلط مقصوداً به التوهم يرمون إلى أمرين اثنين، أولهما معياري، وثانيهما تعليلي توصيفي، أما المعياري فيتمثل بكون الظاهرة الموصوفة بالغلط مقصورة على السماع، أو ملحنة، وربما كانت مقيسة، وهذا ما تحدده القرائن لا مجرد الوصف بالغلط، وأما التعليلي الوصفي، فيتمثل برغبة اللغوي في التماس العذر للكلام الخارج عن أصل بابه، وهذا العذر يتمثل بالملابسات اللفظية والمعنوية التي أوهمت بوجود شَبَهٍ ما بين المقيس والمقيس عليه، فحمل أحدهما على الآخر، فَنَجَمَ ما وصفه النحاة أحياناً بالغلط، والذي يؤنس بما أذهبُ إليه في تحديد مدلول الغلط المرادف للتوهم في استعمال اللغويين ذلك التوصيفُ الذي غالباً ما نراه في سياق استعمالهم هذا المصطلح، وتعويلُ[2] كثيرٍ منهم على مبدأ التوهم أو القياس الخاطئ في تفسير الشذوذ أو اللحن الذي وقفوا عليه في مسيرة اللغة العربية.

- الغلط عند الفراء (٢٠٧هـ)

استعمل الفراء الغلط بمعنى التوهم مجيزاً بعض ما وصفه بهذا المصطلح حيناً، وقاصراً بعضه على السماع حيناً ثانياً، وملحناً بعضه حيناً ثالثاً، فمن القبيل الأول ما نسبه إليه ابن السراج (٣١٦هـ) قائلاً: (قال الفراء يجوز أن تقول: إنهم أجمعون قومُك على الغلط لما كان معناه جمع أجمعون وإنه نفسه يقوم، يجوز أن ترفع توكيد ما لا يتبين فيه الإعراب)[3] فواضح في هذا النقل تصريحُ الفراء بإجازة ما وصفه بالغلط مقصوداً به التوهم، وربما قصر ما وصفه بذلك على

---

(١) هي قوله تعالى: (رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصَّدَّقَ وأكُنْ من الصالحين)، فأكن معطوف بالجزم على التوهم وقد أجاز ذلك بعضهم كابن يعيش والفراء وابن مالك كما سيظهر فيما بعد.

(٢) سنعرض لذلك فيما بعد الحديث عن موقف الدارسين من أثر التوهم في اللغة العربية.

(٣) الأصول في النحو ١/٢٥٧.

السماع نحو ما في قوله: (وربما غلطت العربُ في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز سمعتُ امرأة من طيِّئ تقول: ثَـــأَتُ[1] زوجـــي، ويقولون لَبَأْت[2] بالحج وحَلَأْتُ[3] السويقُ فيغلطون)[4] والـــذي يوحـــي بعـــدم قياسه ما وصفه الفراء بالغلط في هذا النقل رفضه القراءات[5] التي جاءت بهذا الهمز، وأنه همزٌ غيرُ[6]مقيس عند الأئمة.

على أن الفراء قد يقصد بالغلط المرادف للتوهم صريحُ اللحن، فقد أكَّـــد أنَّ النون في باب المثنى وجمع المذكر السالم تسقط حال إضافة الاسم فيقـــال: أنتما ضارباي، وأنتم ضاربيَّ، قال الفراء: (من ذلك أن يقولوا للاثنيـــن أنتمـــا ضارباي وللجميع أنتم ضاربيَّ، ولا يقولوا للاثنين أنتما ضاربانني ولا للجميع، ضاربوننني، وإنما تكون هذه النون في فَعَل يَفْعَل مثل (ضربونـــي، ويضربنـــي) وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى فيقول أنت ضاربني يتوهم أنه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة قال الشاعر...)[7].

فما حمله الفراء في هذا النقل على الغلط المرادف للتوهم ووَصَفَـــه بأنـــه على غير صحة مما يوحي بتلحينه أحياناً ما يحمله على الغلط المرادف للتوهم، وقبل قليل لاحظنا إجازته بعض ما حمله على ذلك كما لاحظنا قَصْـــرَه بعضَـــه الآخرَ على السَّماع.

---

(١) أي: رثيت.
(٢) أي: لَبَيْتُ.
(٣) أي: حَلَيْتُ.
(٤) معاني القرآن للفراء ١/٤٥٩.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢١٦.
(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٤٢٠.
(٧) معاني القرآن ٢/٣٨٦.

- الغلط عند المبرد (٢٨٥هـ)

استعمل المبرد الغلط المرادف للتوهم قاصداً إلى تلحين ما حمله على ذلك، ومن هذا القبيل حديثه عن الوكم[١] قال: (ناس من بكر وائل يُجْرون الكاف مجرى الهاء إذ كانت مهموسةً، وكانت علامة إضمار كالهاء، وذلك غلط منهم فاحش، لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء، وإنما ينبغي أن يُجْرى الحرفُ مجرى غيره إذا أشبهه في علته. فيقولون: مررتُ بكِم، وينشدون هذا البيت[٢]

وإنْ قال مولاهم على جُلِّ حادثٍ من الدهر رُدُّوا فَضْلَ أحلامِكم رَدُّوا

وهذا خطأ عند أهل النظر مردود)[٣]. والذي يريده المبرد أن مَنْ جَرَّ الكاف في (أحلامِكم) شبهها بهاء الضمير في نحو (أحلامِهم) لعلة جامعة بينهما توهم المتكلم أنها علة الكسر في الهاء علماً أن علة الكسر فيها عند المبرد ليس ما توهمه المتكلم، وهو تعبير غير مباشر عن التوهم الذي يتمثل بحمل شيء على شيء لتوهم علة جامعة بينهما تسوّغُ هذا الحمل، ويذكر أن المبرد صرّح هنا بتلحين ما حمله على الغلط المقصود به التوهم، وكذلك فعل في حديثه عن قراءة من همز[٤] (معائش) قال: (أما قراءة مَنْ قرأ (معائش) فَهَمَزَ - فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى أبن أبي نعيم، ولم يكن له علم في العربية، وله في القرآن حروف وُقِفَ عليها، وكذلك قول من قال في جمع

---

(١) وهو ظاهرة لهجية تتمثل بكسر الكاف من ضمير المخاطبين المتصل إذا سبق بكسر أو ياء نحو عليكم، بكم. انظر المزهر ١/٢٢٢.

(٢) هذا البيت للحطيئة. انظر: ديوانه ١٤٠.

(٣) المقتضب ١/٢٦٩-٢٧٠.

(٤) في قوله تعالى من الآية العاشرة في سورة الأعراف: وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون. والهمز قراءة شاذة. انظر: القراءات الشاذة ٤٢.

(مُصيِبة) مصائب إنما هو غلط، وإنما الجمع مصاوب)[1] والذي يجعل المرء يميل إلى القول بأن المبرد استعمل الغلط في هذا النقل مرادفاً للتوهم هو أن النحاة كما هو معروف قبل المبرد وبعده وصفوا همز نحو (مصائب) و(معائش) بالغلط مقصوداً به التوهم على أن الواضح من تعليق المبرد على القارئ بهمز (معائش) أنه يُلَحِّنُ هذه القراءة مما يعني أنه لحن هنا أيضاً ما وصفه بالغلط المرادف للتوهم.

- الغلط عند ابن جني (٣٩٢هـ)

أشرنا قبل قليل إلى أن ابن جني لا يستبعد من العربي الفصيح الغلط المقصود به التوهم، والجدير بالذكر أن الرجل يُلَحِّنُ ما يصفه بهذا الغلط ويؤكد أنه لا يقاس، وهو - وإن لم يصرح بذلك دائماً - رُبَما ينده عنه ما يوحي بهذه الحقيقة، فقد ذكر غير مرة[2] أن همز نحو (حَلأْتُ السويق) بمعنى حَلَّيته غلط ناجم عن توهم أن (حَلَّيْتُ) السويق كـ(حلأت) الدابة أي طردتها، وقد وصف هذا الهمز بالخطأ فقال (تقول العرب حَلأْتُ السويق، وهم يريدون حَلَّيتُ فيخطئون، وإنما حَلأْتُ بالهمز طردت عن الماء)[3]؛ وذكر ظواهر كثيرة في (باب أغلاط العرب) من كتابه الخصائص، ثم ذكر هذه الظواهر في كتابه المنصف مؤكداً أنها ظواهر ناجمة عن الغلط المرادف للتوهم خاتماً حديثه عنها بوصفها بالخطأ قائلاً: (وكذلك قراءة من قرأ عاد[4] اللؤلى، فهمز، وهو خطأ منه، وهو بمنزلة قول الشاعر[5]:

---

(١) المقتضب ١/١٢٣.

(٢) انظر: المنصف ١/٣٠٧-٣١١، المحتسب ١/٢٩٤، الخصائص ٣/٢٧٩.

(٣) المنصف ٣/٤٩.

(٤) النجم ٥٣/٥٠. والآية كاملة هي: وأنه أهلك عادا الأولى، والقراءة التي يتحدث عنها ابن جني هي قراءة قالون. انظر: البحر ٨/١٦٩.

(٥) هو جرير ديوانه ١/٢٨٨.

لَحُسبُ المؤقدان إلـي مُؤْسَـى وحـزرةُ إن أضـاءَ لـي الوَقُـودُ

فهمز الواوَ الساكنة، لأنه توهم الضمة قبلها فيها... ولهذا الغلط نظائر في كلامهم، فإذا جاءك فاعرفه لتسلِّمَه كما تسمعه، ولا تقس عليه)[1].

- الغلط عند ابن يعيش (٦٤٣هـ)

قال ابن يعيش الغلط بمعنى التوهم في وصف بعض الظواهر وقد يصرح بعدم جواز القياس على ما كان من هذا القبيل، وقد لا يصرِّحُ بموقفٍ ما تجاه ذلك، وقد تدل القرائن على إجازته ما يصفه بالغلط المرادف للتوهم فمِمَّا لم يصرح فيه بموقفه هذا حديثه عن زيادة الفاء في خبر (إن) من قوله تعالى: (إن الذين قالوا ربنا الله، ثم استقاموا فلا خوف عليهم)[2].

قال ابن يعيش (قُدِّرَ حَذْفُ (إن) عند سيبويه، ثم أدخل الفاء في خبر الذين، وحاصله أنه غلط فاعرفه)[3]. وربما صرح ابن يعيش بأنه لا يجيز القياس على ما يصفه بالغلط كما في حديثه عن توهم أصالة الميم الزائدة في قولهم: تمسكن، وتمندل المشتقين عن (مسكين) و(منديل) قال ابن يعيش (هو قليل من قبيل الغلط، فكأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجُمَلِ نحو حَوْقَل، وسَبْحَل، والجيد: تَسكَّنَ وتَنَدَّلَ)[4] وقال في مكان آخر (أما تمسكن وتمدرع فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه)[5] فابن يعيش صرَّح بعدم جواز القياس على ما وصفه بالغلط في هذا المثال، وهو ما نجده تقريباً لدى رضي

---

(١) المنصف ٣١/١، وانظر سر الصناعة ٧٩/١-٨٠، والخصائص ٢٧٣/٣-٢٨٢.
(٢) الأحقاف ١٣/٤٦.
(٣) شرح المفصل ٥٧/٧.
(٤) شرح المفصل ١٥٢/٩.
(٥) شرح المفصل ٥٧/١، ولمثال آخر انظر: ٢٧/٨ منه.

الدين الإستراباذي في حديثه عن قولهم تمسكن وتمدرع وتمندل قال: (هو من قبيل التوهم والغلط ظنوا أن ميم منديل ومسكين ومدرعة فاء الكلمة كقاف قنديل.. والقياس تَدَرَّع، وتَنَدَّلَ وتَسَكَّن)[1] ثم قال الرضي (الحمل على التوهم ما وُجِدَ محمل صحيح بعيد عن الحكمة)[2]. على أن مقاطعة أقوال ابن يعيش في القضية الواحدة توحي أحياناً بإجازته ما يصفه بالغلط المرادف للتوهم، فقد ذكر قول سيبويه: (إن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون)[3] ثم فَسَّر كلام سيبويه هذا بقوله (وَجْهُ الغلطِ أنَّهم رأوا أن معنى (إنهم ذاهبون): (هم ذاهبون) فاعتقد سقوط (إن) من اللفظ ثم عطف عليه بالرفع كما غلط الآخر في قوله: ولا ناعب إلا ببين غرابها[4]... ومثل الأول يريد قَوْلَهم: إنهم أجمعون ذاهبون... قولُه تعالى: (فأصَّدَّقَ وأكُنْ من الصالحين)[5]، وكأنَّهُ اعتقد سقوط الفاء، فعطف عليه بالجزم، لأنه لولا الفاء لكان مجزوماً)[6] فابن يعيش جَعَلَ من الغلط المرادف للتوهم عَطْفَ (أكُنْ) مجزوماً على محل (أصَّدَّقَ) الذي كان يمكن أن يجزم بجواب الطلب لولا الفاء، علماً أنّ ابن يعيش صرّح[7] في مكان آخر بجواز هذا الضرب من العطف على التوهم.

---

(١) شرح الشافية ٦٨/١.

(٢) شرح الشافية ٣٠/١.

(٣) انظر: الكتاب ١٥٥/٢.

(٤) هذا عجز بيت، وصدره: مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة، وقد اختلف في نسبة هذا البيت فقيل للفرزدق، وقيل للأخوص اليربوعي. انظر: الخزانة ١٥٨/٤-١٦٠.

(٥) المنافقون ١٠/٦٣ والآية كاملة هي: وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين.

(٦) شرح المفصل ٦٩/٦.

(٧) قال: ابن يعيش في شرح المفصل ٥٦/٧ (لولا معناه الطلبُ والتحضيضُ، فإن قلتَ: لو تعطيني فمعناه أعطني، فإذا أُتيَ لها بجواب كان حكمه حكم جواب الأمر إذ كان في معناه وكان مجزوماً بتقدير حرف الشرط... وإذا جئتَ بالفاء كان منصوباً بتقدير (أن) فإذا عطفت عليه فعلاً آخر جاز فيه وجهان النصب بالعطف على ما بعد الفاء، والجزم على موضع الفاء).

وبعد فلعله اتضح من استعراضنا لاستعمال مصطلح الغلط المرادف للتوهم عند النحاة أن هذا المصطلح ذو بعدين: معياري، وغالباً ما يكون هذا البعد غامضاً ما لم تحدده القرائن الدالة على جواز الغلط، أو قصره على السماع، أو تلحينه صراحةً، وتعليلي يتمثل بالتماس النحاة العذر، أو التفسير لما خرج على أصولهم، وخالف ما يوجبه ظاهر اللفظ، وهذا البعد هو الأظهر فيما أزعم في دلالة مصطلح الغلط المرادف للتوهم في استعمال النحاة يؤيد ذلك غموض البعد المعياري في دلالته كما لاحظنا، وإشارة ابن[1] جني إلى أن الغرض من الحمل على التوهم، وهو مرادف للغلط إنما هو بيان شبهة خروج النص عن الأصول لا دليل صحته.

ولا شك في أن غموض الدلالة المعيارية لهذا المصطلح هو الذي أدى إلى اختلاف الدارسين قديماً وحديثاً في دلالته لدى سيبويه، ولعل هذا الغموض يفسر عدول المتأخرين كأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) عن استعمال الغلط مرادفاً للتوهم على شيوع مبدأ التوهم لديه في توجيه ما خالف الأصول. على أن طائفة من اللغويين استعملت مادة (الغلط) بمعنى الخطأ واللحن الصريح في اللغة مجرداً من معنى التوهم، واستكمالاً لتوضيح دلالة هذه المادة في استعمال السلف سأعرض بإيجاز استعمال بعضهم مادة غلط بمعنى اللحن غير مقصود بها التوهم، ومن ذلك قول ابن قتيبة: (قول الناس فلان يتصدّق، أي يسأل غلطٌ، والصوابُ: فلانٌ يسأل)[2] وممن استعملوا الغلط بمعنى اللحن مجرداً عن معنى التوهم ابن فارس اللغوي (٣٥٧هـ) قال: (الشعراء أمراء الكلام، يقصرون

---

(١) قال في المحتسب ٢/٢٣٤ تعليقاً على ما جعله إحدى القراءات من التوهم المعبَّر عنه بالسهو: (على كل حال فهذه شبهه السهو فيه لا علة الصحة له كما أن ياء مصيبة أشبهت في اللفظ ياء صحيفة حتى قالوا: مصائب سهواً كما قالوا: (صحائف)، وسنعرض لذلك لدى الحديث عن السهو عند ابن جني بعد قليل.

(٢) أدب الكاتب ٢٥.

الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون - فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب، فليس لهم ذلك... ولا معنى لقول من قال

ألم يأتيك والأنباء تنمي[1]

فهذا - إن صح - وما أشبهه من قوله:...

كُلُّه غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّونَ الخطأ والغلطَ، فَمَا صَحَّ من شعرهم فمقبولٌ، وما أبته العربية وأصولها فمردود)[2]، ومما استعمل فيه ابن فارس الغلط بمعنى اللحن تعليقه على زيادة الكاف في قول الشاعر:

وصاليات ككما يؤثفين[3]

قال: (كل ذا من أغاليط من يغلط، والعربُ لا تعرفه)[4] واستعمل أبو منصور الجواليقي (٥٣٩هـ) مادة غلط بمعنى اللحن الصريح في عنوان أحد كتبه، وهو (تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة) والذي يؤيد أن اللحن هو المراد من الغلط في هذا العنوان والعنواناتُ الأخرى التي ذُكِرَ بها الكتاب[5] وقولُ مؤلفه في المقدمة (هذه حروف ألفيتُ العامة تخطئ فيها فأحببتُ التنبيه عليها، لأني لم أرها أو أكثرها في الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة)[6] واستعمل

(١) هذا صدر بيت لقيس بن زهير، وعجزه: بما لاقتْ لبونُ بني زياد: انظر: الخزانة ٣٦١/٨.
(٢) الصاحبي في فقه اللغة ٤٦٨-٤٦٩.
(٣) هذا الشعر لخطام المجاشعي، انظر: الخزانة ٣١٣/٢.
(٤) الصاحبي ٤٠ وانظر: ذم الخطأ في الشعر ٢٣.
(٥) وهذه العنوانات هي (ما يلحن فيه العامة) (التكملة فيما يلحن فيه العامة) وغير ذلك. انظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٩٢.
(٦) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة (٥).

أيضاً ابن مكي الصقلّي (٥٠١هـ)[١] وعبد القادر البغـــدادي (١٠٩٣هـــ)[٢] الغلط بمعنى اللحن الصريح في اللغة غَيْرَ مقصود به التوهم أما علي بن حمزة البصري (٣٧٥هـ) فقد استعمله بمعنى الخطأ في غير قواعد اللغة، وذلك فـــي عنوان كتابه (التنبيهات على أغلاط الرواة).

- التوهم

جاء في اللسان (تَوهَّمَ الشيءَ تخيله وتمثله كان في الوجود أم لم يكن... وتوهمتُ أي ظننت)[٣] وهذا يعني أن الدلالة المعجمية الأولية لمادة (توهم) تفيد تقدير الأمر على حالٍ قد يكون عليها وقد لا يكون، وربما دلّ التوهم على مطلق التقدير والجعل والحمل بعيداً عن معنى الظن نحو ما يمكن أن يُفْهَمَ من كـــلام سيبويه على حركة الاسم بعد (أمَّا) كـ (أمَّا علماً فعالم) قال: (يُرْفَعُ هذا في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن، لأنهم يتَوّهمون الحال، فإن أدخلتَ الألـــف واللام رفعوا لأنه يمتنع من أن يكون حالاً... وقد ينصب أهل الحجاز في هـــذا الباب بالألف واللام، لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال، وبنـــو تميـــم كأنهم لا يتوهمون غيره فمن ثم لم ينصبوا)[٤] فالتوهم في كلام سيبويه هذا يدل على التقدير، وجعل الشيء من الباب الذي يقصد المتكلم إلـــى التعبـــير عنـــه، والملاحظ أن مادة (توهم) ألمّ بها في استعمالها الاصطلاحي لدى النحاة ضرب من التطور تمثل بتخصيص دلالتها لتصبح دالة على التقدير المخالف لما عليه الأمر في الظاهر والواقع مما يفضي إلى الغلط أو القياس الخاطئ الذي ســـبق بيانه، وهذا واضح في تعليق ابن الحاجب (٦٤٦هـــ) على قول العـــرب إنـــك وزيدٌ ذاهبان، وقول الشاعر:

---

(١) انظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص١٨٣، ١٨٥، ١٨٨، ٢٢٤، ٢٤٧، ٢٥١.
(٢) انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ١٥٩/٢، ٢٩٢.
(٣) اللسان (وهم).
(٤) الكتاب ٣٨٥/١.

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضـــى ولا سابقٍ شيئاً إذا كـــان جائيـــا[1]

فقد ذكر ابن الحاجب أن العطف في هذين النصين محمول على الغلط، ثم فسّر هذا الغلط قائلاً: (وجُمعَ بينهما من جهة أن الجميع اشـــتركوا فـــي أنـــهم توهموا شيئاً غير موجود، والأمر على خلافه وإن اختلف المتوهم)[2] التوهـــم إذن حمل الكلام على وجه قُدِّرَ أنّه عليه تعليلاً للظـــاهرة، أو تخريجـــاً للنـــص وتأويلاً على وجه التقدير، وهو عين ما قُصِدَ مـــن مصطلـــح الغلـــط، لأنـــهما تعبيران عن مفهوم واحد فبالتوهم كما لاحظنا فسّر جمهور الأئمـــة مصطلـــح الغلط عن سيبويه، بل ربما فسّر سيبويه نفسه، فـــي الموضـــع نفســـه أحـــد المصطلحين بالآخر كحديثه[3] عن (ادْعِهِ) بكسر العين مـــن (دَعَـــوْتُ)، وعـــن همز[4] (مصائب) أو نحوها، ونقف على التوهم بهذا المعنى الاصطلاحي لـــدى نحاة آخرين كالخليل[5]، والفرّاء[6]، وأبي البركات[7] الأنباري (٧٧٥هـــ) وابن الحاجب[8]، وابن يعيش[9] وأبي حيان الأندلسي[10] الـــذي كـــثر عنـــده هـــذا المصطلح كثرة لافتة يمكن أن تُفسَّر باستبداله مصطلح التوهم بمصطلح الغلـــط الذي لم أقف عليه لدى هذا النحوي بمعنى التوهم.

---

(١) خُرِّجَ من قبل.
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/٢-١٨٣.
(٣) انظر: الكتاب ١٦٠/٤.
(٤) انظر: الكتاب ٣٥٤/٤-٣٥٦.
(٥) انظر: الكتاب ١٠٠/١-١٠١.
(٦) انظر: معاني القرآن ٢٢٣/١-٢٢٤، ٣٤٧-٣٤٨، ٣٧٣-٣٧٤، ٣٨٩-٣٩٠.
(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٥/٢.
(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/٢-١٨٣.
(٩) انظر: شرح المفصل ٥٦/٧-٥٧.
(١٠) انظر: الارتشاف ٤٧٠/٢-٤٧١، ومنـــهج الســـالك ٨٢، ٢٦٢، والبحـــر ٤٢١/٣، ٣٢٣/٥، ٣٤٢-٣٤٣، ٤٦٥/٧-٤٦٦، ٤٨٣/٨.

والجدير بالذكر أنه ليس في استعمال النحاة لمصطلح التوهم دائماً دلالة معيارية واضحة تُبَيِّنُ موقف النحوي من القياس على ما يصفه بالتوهم، وإن كان الغالب أن يعني هذا الوصف عَدَمَ قياسية الظاهرة الموصوفة به، ولكن هذا لا يُستفادُ إلا من القرائن لا من مجرد الوصف بالتوهم، وهذا ما يُلْمَسُ من حديث الأئمة عن جزم الفعل (أكن) في قوله تعالى: (ربِّ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصَّدَّقَ وأكن من الصالحين)[1] فقد جعل ذلك الخليل من العطف على التوهم، ولم يصرّح بموقفه من جواز القياس عليه، قال سيبويه: (سألت الخليل عن قوله عز وجل: فأصدق وأكن من الصالحين، فقال هذا كقول زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جر هذا لأن الأول قد يدخله الياء، فجاؤوا بالثاني وكأنهم أثبتوا في الأول الياء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله يكون جزماً، ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا الذي قبله، فعلى هذا توهموا هذا)[2]، والملاحظ في هذا النقل أن الخليل جعل العطف في كل من الآية والبيت الشعري من العطف على التوهم، وفي ذلك أمران: أولهما: أنّ بعض النحاة فيما بعد كالرضي[3] (٦٨٦هـ) وأبي حيان الأندلسي[4] جعلوا العطف، في الآية السابقة من العطف

---

(١) المنافقين ٦٣/١٠.
(٢) الكتاب ١/١٠٠-١٠١.
(٣) انظر: شرح الكافية ٢/٢٤٣.
(٤) انظر: البحر ٤/٣٦٧، ومنهج السالك ٨٢.

على التوهم، وبعضهم[1] جعله من العطف على المعنى تسامياً بالنص القرآني، وجعله آخرون[2] من العطف على الموضع.

أما ثاني الأمرين فهو أن النحاة اختلفوا في قياسية العطف على التوهم، فقد أجاز بعضهم كابن مالك[3] وابن يعيش[4] والفراء[5] الذي يبدو أنه لم يفرق بين العطف على المعنى والعطف على التوهم، أما أبو حيان الأندلسي، فقد جعل العطف على التوهم مع كثرته مما يحفظ ولا يقاس عليه، قال: (العطف على التوهم كثير، وإن كان لا يقاس، ولكن إن وقع شيء منه أمكن تخريجه عليه)[6].

ومما أجازه الكسائي والفراء بناءً على التوهم، وخالفهما فيه البصريون إدخال (ألـ) على الجزأين المبنيين كـ (أحَدَ عَشَرَ) قال أبو جعفر النحاس: (ولا اختلاف بين البصريين أنّ تعريف هذا بإدخال الألف واللام في اوله، فنقول:

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٤٧٢، والتبيان للعكبري ١٢٢٥/٢، ويذكر أن غير واحد من النحاة نصّ على أن العطف على المعنى لا يقاس قال أبو حيان في البحر ٢٩٠/٢ (والعطف على المعنى نَصُّوا على أنه لا ينقاس)، وإلى مثل ذلك ذهب ابن عصفور في شرح الجمل ٤٤٥/١-٤٥٦.

(٢) انظر: كشف المشكلات للباقولي: ١٩٣، ٤٨٨، ١٣٥٠-١٣٥١، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٤٤١/٢، والبحر ٢٧٤/٨-٢٧٥ حيث فرّق أبو حيان بين العطف على التوهم وبين العطف على الموضع بأن العامل في العطف على الموضع موجود دون أثره، والعامل في العطف على التوهم مفقود، وأثره موجود، انظر أيضاً: منهج السالك ٨٢، والمفصل ٢٩٦، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢٤٦.

(٣) انظر: التسهيل ٢٨٩/١-٢٩٠، والارتشاف ٤٧٠/٢-٤٧١.

(٤) لاحظنا ذلك قبل قليل لدى الحديث عن مصطلح الغلط عنده.

(٥) انظر: معاني القرآن ٣٤٧/٢-٣٤٨، ١١/٣، والتسهيل ٢٨٩/١.

(٦) البحر ٤٦٦/٧، وانظر: الارتشاف ٤٧٠/٢، وأبو حيان يتحامى حمل القرآن الكريم على العطف على التوهم ما أمكنه حمله على ذلك. انظر: البحر ٢٩٩/٣، ٥١٥/٤-٥١٦.

مضى الأحد عشر رجلاً لا غير، وأجاز الكسائي والفراء مضى الأحد العشر.

قال الفراء لتوهم انفصال أحدهما عن الآخر)[1] ففي هذا المثال وسابقه نلاحظ أن بعض النحاة أجازوا بعض ما حملوه على التوهم ولاشك أن ما أجيز من هذا القبيل نادرٌ جداً وأن الكثير أن يجعل ما يبنى على التهم مما لا يقاس عليه. من ذلك همز نحو (مصائب، ومنائر، ومعائش) وجمع مَسِيْلة على مُسْلان توهُماً أن (مَسِيْلاً) على وزن فعيل كـ (قضيب وقضبان، ورغيف ورُغْفان) فهاتان الصيغتان محمولتان في الجمع على التوهم، ومقصورتان على السماع عند أئمة العربية[2] على أن التوهم في اللغة لا يستبعد أن يكون لحناً أو خطأ فيها، وهذا ما يفهم من كلام الفراء على جزم الهاء في قراء بعضهم (يؤدّهْ)[3] ونحوه، فقد ذكر أن في هذا الجزم مذهبين ثم قال: (أما أحدهما فإنّ القوم ظنوا أن الجزم[4] في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء، فهذا وإن كان توهماً خطأً)[5] فالذي يفهم من كلام الفراء هنا أن التوهم قد يكون خطأ.

وبعد فلعله اتضح فيما تقدم أن النحاة قد عبروا عن الغلط أو القياس الخاطئ بالتوهم وأن الوصف بالتوهم مسلكٌ تعليلي تأويلي في المقام الأول، إذ ليس فيه دائماً ما يدل بوضوح على الموقف من القياس على الموصوف به ما لم تساند القرائن في ذلك.

---

(١) إعراب القرآن ٣١٢/٢.
(٢) انظر مثلاً: شرح الشافية ٣٤/٣، ومعاني القرآن ٢٧٣/١-٣٧٤.
(٣) وذلك في قوله تعالى: ومن أهل الكتاب مَنْ إنْ تأمَنْه بقنطار يؤدِّه إليك، آل عمران ٧٥/٣.
(٤) يريد الجزم الناجم عن (إن) الجازمة. انظر: الحاشية السابقة.
(٥) معاني القرآن ٢٢٣/١.

- التشبيه

جاء في اللسان (شَبَّه الشيءُ إذا أُشْكَلَ، وشَبَّه إذا ساوى بين شيء وشيء)[1] وجاء في المعجم الوسيط (شَبَّهَ الشيءَ بالشيء وأقامه مقامه لصفة مشتركة بينهما)[2] والذي يُفْهَمُ من هذا الكلام وسابقه أن مما تدل عليه صيغة (شَبَّه) المساواة بين الشيئين، وتنزيل أحدهما منزلة الآخر لعلة جامعة بينهما كما تدل على اللبس والإشكال، وقد جاءت هذه المادة لدى بعض النحاة مستعملة بمعنى التوهم في اللغة، فهو كما اتّضح تنزيل صيغة منزلة أخرى لعلة متوهَّمةٍ جامعة بين المقيس والمقيس عليه، لهذا جاءتْ صيغة (شبه) ومشتقاتها عند بعض النحاة في معرض الحديث عن التوهم مرادفة لهذا التوهم مراداً به الغلط كما في قول الفراء: (تقول: رأيت لداتِك[3]، ولديك، ولا تقل: لدينَك إلا أن يغلط شاعر فإنه ربما شبه الشيء بالشيء إذا خرج عن لفظه كما لم يُجزْ بعضُهم (أبو سَمَّان) والنون من أصله ومن السَّمْنِ لشبهه بلفظ (رَيَّان)[4] وجاءت صيغة (شبه) مرادفة للتوهم في قول الرضي: (وقد يهمز معايش تشبيهاً لمعيشة بفعلية، والأكثر تَرْكُ الهمز... وكذا يهمز المنائر في جمع (منارة) تشبيهاً لها بفعالة والفصيح المناور، والتزم الهمز في المصائب تشبيهاً لمصيبة بـ (فعيلة) كما جمع مسيلة على مسلان تشبيهاً له بفعيل، أو توهماً، وهي أعني مصائب ومنائر بالهمز شاذ)[5] ومن قبل نحا سيبويه[6] وابن جني[7] هذا المنحى في استعمال صيغة (شَبَّه) للتعبير عن التوهم في همز مصائب وكذلك الفراء[8] في التعبير عن

---

(١) اللسان (شبه).
٢) المعجم الوسيط (شبه).
) واضح أنه يريد أن علامة النصب في جمع المؤنث السالم من (لدة) الكسر، وفي جمع المذكر السالم الياء.
) معاني القرآن ٢/٩٣.
٥) شرح الشافية ٣/١٣٤.
٦) انظر: الكتاب ٤/٣٥٦.
(٧) انظر: الخصائص ٣/٢٧٧.
(٨) انظر: معاني القرآن ١/٣٧٣-٣٧٤، ٢/١٥٣.

التوهم في جمع (مَسيلة) على مُسلان، و(مَصير) ومُصران كما استعمل ابن جني[1] هذه الصيغة في التعبير عن التوهم في همز (حَلأَتُ) و(رثأتُ) وفي حديثه عن تحريك هاء السكت وإثباتها وصلاً في قول الطرماح:

جرى صبباً أدّى الأمانة بعدما أشاع بلوماهُ عَليَّ مُشيعُ

فقد جعل ابن جني الهاء في (لوماه) هاء السكت، ثم علَّل تحريكها فقال: (الهاء في الأصل لبيان الحركة إلا أنه ضمَّها تشبيهاً لها بالهاء الأصلية)[2] أي لتوهمه أنها هاء الضمير في نحو (لَهُ) ويذكر أن تحريك هاء السكت هذا الذي جعله ابن جني هنا من التشبيه بمعنى التوهم خطَّأه في مكان آخر[3]. على أن المهم فيما نحن بصدده أن صيغة (شَبَّه) ومشتقاتها كما هو واضح في هذا المثال وما سبقه ونظائرهما الكثيرة[4] استعملت للتعبير عن التوهم أو القياس الخاطئ، ولا وَجَاهة لأن يستنكر[5] عبد القادر المغربي استعمال الفراء هذه الصيغة بمعنى التوهم، كما أنه لا صحة[6] لنفي محمد بهجة الأثري استعمال هذه الصيغة في تراثنا اللغوي بهذا المعنى.

- السهو

جاء في اللسان (السهو نسيان الشيء، والغفلة عنه، وذهاب القلب عنه إلى

---

(١) انظر: المنصف ٣١٠/١.

(٢) الخاطريات: ٩٠، وانظر: ديوان الطرماح ٢٩٥.

(٣) انظر: الخزانة ٤٥٧/١١-٤٥٨.

(٤) انظر: المنصف ٣٣٢/٢-٣٣٤، وسر الصناعة ١٦٥/١-١٦٦، الصحاح ٢٤٨٤/٦، التسهيل ٣٤٥-٣٤٦، البحر ٤٦/٧، المزهر ٥٠٤/٢.

(٥) انظر: مقاله (توهم الحرف الأصلي زائداً) مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة العدد ٦٣/٩.

(٦) انظر: مزاعم بناء اللغة على التوهم ١٦، ٢٥.

غيره... والسهو في الشيء تركه عن غير علم به، والسهو عنه تركه مع العلم به)[1] وليس التوهم في اللغة خاصة، وفي مجالات الحياة عامةً شيئاً بعيداً عن معنى السهو كما اتضح من قبل، ولهذا الشبه المعنوي بين السهو والتوهم استعمل السهو للتعبير عن التوهم أو القياس الخاطئ، وذلك عند ابن جني في حديثه عن قراءة ابن محيصن (من سندس واستبرقَ)[2] بوصل همزة (إستبرق)، وفتح قافه على المنع من الصرف، قال ابن جني (هذا عندنا سهو، أو كالسهو وسنذكره في سورة الرحمن)[3] ثم قال في حديثه عن هذه السورة (لست أدفع أن تكون قراءة ابن محيصن: من استبرق[4] بهذا، لأنه توهم فعلاً، إذ كان على وزنه فتركه مفتوحاً على حاله)[5] ويبدو أن ابن جني يريد أن يقول إن ابن محيصن توهم أنّ إستبرقاً من البريق فوصل همزته، ومنعه من الصرف، ومما استعمل فيه ابن جني السهو بمعنى التوهم حديثه عن قراءة ابن عامر (أدريَ أقريب)[6] بفتح ياء (أدري): قال أبو الفتح (طريق هذا أنه شبّه آخر فعل المتكلم بيائه كقولك: هذا غلامي، وصاحبيّ، وآنسه بذلك أنّ للمتكلم في (أدري) حصةً، وهي همزة المضارعة كما أنّ له حصة في اللفظ وهي ياؤه وعلى كل حال فهذه شُبْهةُ السهو فيه، لا علة الصحة له كما أنّ ياء مصيبة أشبهت في اللفظ ياء صحيفة حتى قالوا مصائب سهواً كما قالوا: صحائف)[7] فابن جني كما هو واضح في هذه الأمثلة استعمل السهو عما يسمّى بالتوهم أو القياس الخاطئ.

---

(١) اللسان (سهو).

(٢) الكهف ٣١/١٨ وقراءة ابن محيصن شاذة لذا عرض لها ابن جني في المحتسب. وانظر: القراءات الشاذة ٧٩/٢-٨٠.

(٣) المحتسب ٢٨/٢.

(٤) الرحمن ٥٤/٥٥.

(٥) المحتسب ٣٠٤/٢-٣٠٥.

(٦) الأنبياء ١٠٩/٢١، والآية كاملة هي (فإن تولّوا فقل آذنتكم على سواء، وإن أدري أقريب أم بعيدٌ ما توعدون).

(٧) المحتسب ٣٠٤/٢، وانظر: كشف المشكلات ٨٨٦-٨٨٧.

- الحمل

جاء في المعجم الوسيط (حمل الشيء على الشيءِ ألحقه به في حكمه)[1] ولم أتهدَّ في اللسان مادةِ (حمل) على هذا المعنى الذي ذكره المعجم الوسيط علماً أن الحمل بمعنى إعطاءِ شيءٍ حكمَ شيءٍ آخر وقياسه عليه لضرب من الشبه، أو لعلّةٍ ما مُستَعمَلٌ بكثرة عند أئمة العربية، وهو[2] أصل من أصولهم، وفي ذلك يقول ابن جني (فهذا مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم وفاش في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم)[3] وليس الحمل بهذا المعنى ببعيد عن القياس الخاطئ، فهذا الحمل يتمثل بقياس صيغة على أخرى لعلة، ولمشابهة بين المقيس والمقيس عليه، يتوهم المتكلم أنها علة الحكم في المقيس عليه، وليس الأمر كذلك، وهذا أمر قريب جداً من مفهوم التوهم أو القياس الخاطئ لذا عبّر بعض الأئمة أحياناً عن هذا التوهم بالحمل، من ذلك حديث سيبويه عن البيتين التاليين[4]:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعب إلا ببين غرابُها
بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فقد فَسَّر سيبويه (ناعب) في البيت الأول و(مُدرِك) في البيت الثاني بقوله: (حملوه على ليسوا بمصلحين، ولستُ بمدرك)[5] فمعنى قوله سيبويه

---

(١) المعجم الوسيط (حمل).
(٢) انظر: الأشباه والنظائر في النحو ٣٨٧/١ وما بعدها، والكليات ٢١٧/٢ وما بعدها، ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن هشام في كتابه المغني، الباب الثامن، القاعدة الأولى.
(٣) المنصف ١٩١/١.
(٤) ورد هذان البيتان غير مرة من قبل.
(٥) الكتاب ٣٠٦/١.

(حملوه) في هذا السياق أنهم بنوه متوهمين زيادة الباء في خبر ليس، بدليل أن الجر في هذين البيتين معروف عنده، وعند غيره بالعطف على التوهم، ومما استعمل فيه سيبويه الحمل بمعنى التوهم حديثه عن قول الشاعر[1]:

فَلَمْ أَرَ مثلَها خُبَاسَةَ واحدٍ ونهنهتُ نفسي بَعْدَ ما كِدْتُ افْعَلَهْ

فقد فسَّر سيبويه نصبَ الفعل (أفعلَه) بقوله: (حملوه على (أنْ) لأن الشعراء قد يستعملون (أنْ) هنا مضطرين كثيراً)[2] فالمراد من قول سيبويه هنا (حملوه) أنهم بنوه متوهمين أن ثمة (أن) ناصبة قبل الفعل (أفعله) بدليل أنه نصّ[3] على أن الحمل في هذا البيت - وهو لعامر بن جُوَيْن الطائي - كالحمل في جر (مدرك) و(سابق) في البيتين السابقين، وبدليل أن أبا البركات الأنباري صرَّحَ[4] بأن النصب في بيت عامر محمول على التوهم، مما يؤيد أن سيبويه استعمل الحمل بمعنى القياس الخاطئ، وممن استعملوه بهذا المعنى الرضي في قوله (جاز ثِيَرةٌ مع ثُورَةَ لحمله على ثِيْران)[5] فأصل الياء في (ثِيَرة) واو، لأن المفرد ثَوْر، والرضي في معرض تفسير إعلال الواو ياءً، لأن القياس الصحيح لا يسمح بذلك، فالواو ليست ساكنةً مكسوراً ما قبلها، وتفسير ذلك كما يفهم من كلام الرضي أنها إنما أُعِلّتْ حملاً على إعلالها في (ثِيْران) التي توافرت فيها العلة القياسية لإعلالها، فالأصل (ثِوْرَان) والذي أعْزَى بهذا القياس الخاطئ إنما هو الشبه بين الصيغتين (ثِوَرَة) و(ثِيْران) فكلتاهما من مادة

---

(١) هو عامر بن جوين الطائي. انظر: الكتاب ٣٠٦/١ وقيل لعامر بن الطفيل. انظر: الإنصاف ٥٦٠.
(٢) الكتاب ٣٠٧/١.
(٣) انظر: الكتاب ٣٠٧/١.
(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٥.
(٥) شرح الشافية ١٣٨/٣-١٣٩.

واحدة، وكلتاهما جمع لِثَوْرٍ. وقد عَبَّر الرضي عن عملية التوهم أو القياس الخاطئ هذه بمصطلح الحمل، مما يؤيد أن هذا المصطلح استعمل في تراثنا اللغوي بمعنى التوهم، ومما يؤيد ذلك أيضاً أنهم وصفوا بالتوهم حالات مشابهة لما في (ثِيرَة) من الإعلال، وذلك في حديثهم عن (أرْيَاح) جمع (رِيْح) و(أعياد) جمع (عيد) فقد خَطَّأ بعضهم[1] (أرْياح) بإعلال الواو ياءً إذ الأصل أرْوَاح لأن أصل المفرد (رِوْحٌ) ولكن وقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء، وهذه العلة الموجبة للإعلال في المفرد غير موجودة في الجمع لذا خُطِّئ (أرياح) أما أبو حيان الأندلسي فقال: (وفي محفوظتي قديماً أن الأرياح جاء في شعر بعض فصحاء العرب الذين يستشهد بكلامهم، كأنهم بنوه على المفرد، وإن كانت علة القلب مفقودة في الجمع كما قالوا: عيد وأعياد، وإنما ذلك من العود ولكنه لما لزم البدل جعله كالحرف الأصلي)[2] والذي يمكن أن يفهم من كلام أبي حيان هذا أن الإعلال في أرياح وأعياد قائم على قياس خاطئ أو توهم يتمثل بقياس أرياح على رِيح، وأعياد على عيد ظناً من المتوهم أن الياء في كلتا الكلمتين (ريح وعيد) أصل، ومعلوم أنها كذلك، وإن لم ينص أبو حيان على جعل الإعلال في أرياح وأعياد من التوهم صراحة، فقد نص على ذلك[3] أحد المحدثين مما يعني أن اللغوي قد يعرض لمبدأ التوهم، وقد يعوّل عليه في تعليل بعض الظواهر اللغوية من دون أن يصرح به، أو أن يسميه، وهذا ما سيكون موضع بحث أكثر في الفقرة التالية.

---

(١) انظر: اللسان (روح).

(٢) البحر ١/٤٥٥.

(٣) هو عبد القادر المغربي في مقاله الموسوم بـ "الشواهد على توهم أصالة الحرف" المنشور في مجلة اللغة العربية بالقاهرة العدد السابع ص٣٦١.

توهُّم غير مسمى أو غير مصرح به - الحمل على المعنى

لاحظنا قبل قليل أن اللغوي قد يعرض للتوهم من دون أن يصرح به، ومن هذا القبيل أحياناً ما يعرف لدى النحاة بالحمل على المعنى كالذي كان من الخليل في توجيه رفع (مُجَلَّفُ) من قول الفرزدق[1]:

وَعَضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يَدَعْ من المال إلا مُسْحتاً أوْ مُجَلَّفُ

قال الخليل: (هو على المعنى كأنه قال: لم يبق من المال إلا مسحت لأن معنى لم يبق، ولم يدع واحدٌ، واحتاج إلى الرفع فحمله على شيء في معناه)[2] فالخليل فَسَّر رفع مُجَلَّف بأن الفرزدق تَوَهَّم أنه قال: لم يبق إلا مسحت، فعطف برفع (مجلف) على ما توهم أنه قال لا على ما تَلَفَّظَ به حقاً لما كانا في معنى واحدٍ، وليس في فهم كلام الخليل هذا الفهم ضَرْبٌ من التعسف، فقد يحمل بعضَ النصوص على المعنى مشيراً إلى أن هذا الحمل ضَرْبٌ من التوهم كالذي كان في حديثه عن قول للأعشى[3]:

إن تركبوا فركوبُ الخيل عادتنا أو تنزلون فإنّا مَعشر نُزُل

فقد فَسَّر الخليل رفع الفعل (تركبون) المعطوف في اللفظ على المجزوم بقوله (الكلام ههنا على قولهم: يكون كذا أو يكون كذا، لَمَّا كان موضعه لو كان فيه: أتركبون لم ينقضِ المعنى صار بمنزلة: ولا سابق)[4] فالخليل جعل العطف على المعنى في قول الأعشى، كالعطف على التوهم في قول زهير، مما يعني أن

---

(١) انظر: الخزانة ١٤٤/٥.
(٢) الخزانة ١٤٦/٥.
(٣) انظر: الكتاب ٥٠/٣-٥١، والخزانة ٥٥٢/٨.
(٤) الخزانة ٥٥٢/٨.

العطف على المعنى عند الخليل يعني العطف على التوهم صرح بذلك أم لم يصرّح يؤنس بذلك تعليق البغدادي (١٠٩٣هـ) على صنيع الخليل ببيت الأعشى، قال البغدادي (تنزلون عند الخليل معطوف على (إن تركبوا) على المعنى، وهو المسمى عطف التوهم)[١]، وأشار أبو حيان الأندلسي إلى أن العطف على المعنى هو[٢] العطف على التوهم، وكل ذلك يعني أن الحمل على المعنى عند النحوي يعني التوهم أحياناً وإن لم يصرح بذلك كما فعل المبرد بقول الشاعر[٣]:

على مِثْلِ أصحاب البعوضة فاخمشي ... لكِ الويلُ حرَّ الوَجْه أوْ يَبْكِ مَنْ بكَى

فقد فسر المبرد جزم الفعل (يَبْكِ) بقوله: (حمَل على المعنى، لأنه إذا قال: فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى)[٤]، ومما حمله أبو حيان على المعنى مقصوداً به التوهم قراءة بعضهم: (لا تنفع نفساً إيمانُها)[٥] بتأنيث (تَنْفَعُ) مع أن الفاعل مُذكّرٌ، وهو إيمان فقد خَطَّأ[٦] بعضُهم هذه القراءة، أما أبو حيان فقال: (يحتمل أن يكون أنّث على معنى الإيمان وهو المعرفة أو العقيدة، فكان مثل جاءته كتابي فاحتقرها على معنى الصحيفة)[٦].

وبعد فلهذه الأمثلة نظائر[٧] كثيرة عند النحاة عرضوا فيها للتوهم دون

---

(١) الخزانة ٨/٥٥٢

(٢) انظر: البحر ٣/٥٠٩-٥١٠، ٧/٤٧٤-٤٧٥.

(٣) هو متمم بن نويرة، انظر: الخزانة ٩/١١-١٢.

(٤) المقتضب ٢/١٣٢-١٣٣.

(٥) الأنعام ٦/١٥٨، وهذه قراءة ابن سيرين، وهي شاذة. انظر: البحر ٤/٢٥٩-٢٦٠، والقراءات الشاذة ٤٢.

(٦) انظر: البحر ٤/٢٥٩-٢٦٠.

(٧) انظر: معاني القرآن ٣/١٦٠، ١٦٨، والبحر ٢/٢٦٦، ٥/٣٩٦، "

أن يسمُّوه، على أن ذلك غالباً ما يكون من قبيل الحمل على المعنى، ولا غرابة في ذلك فإن الملابسات المعنوية كثيراً ما تكون سبباً لما يُعْرَفُ بالقياس الخاطئ أو التوهم، لذا عنى الحمل على المعنى عند النحاة أحياناً ما يُعْرَف بالتوهم أو القياس الخاطئ.

أثر التوهم أو القياس الخاطئ في اللغة

تَبَايَنَتْ بعضَ الشيء آراء القدماء في المادة اللغوية الناجمة عن التوهم، على أن الذي يطمئن له المرء أن ما أجيز بناءً على التوهم نادرٌ جداً، وهو على ندرته مختلف في جوازه، بل أستطيع القول إنه فيما أعلم مقصورٌ على ما نسبه هذا البحث إلى الفراء، وابن يعيش وابن مالك، وسائر ما وقفتُ عليه لدى الأئمة عامةً مما حملوه على التوهم يظهر فيه أن القصدَ من هذا الحمل إنما هو تأويل المادة اللغوية الخارجة عن الأصول، وتعليل هذا الخروج.

أما مواقف المحدثين من أثر التوهم في العربية، فيبدو أنها أشد تبياناً، وهو ما سأحاول بيانه فيما سيأتي وقبل ذلك أود الإشارة إلى أن التوهم مبدأ يمكن أن يشمل أثره مختلفَ مستويات اللغة خلافاً[1] لمن قصر ذلك على العطف، فمن التوهم على المستوى الصوتي هَمْزُ مالا يهمز كقولهم: (مصائب) وقد مرّ من قبل، وكقولهم في أيامنا استقرأ في[2] (استقرى)، ومن التوهم على المستوى الصرفي جمعهم (مَسِيْلاً) على (مُسْلان) و(مَصِيْراً) على (مُصْران)، وقد مر ذلك من قبل أيضاً، ومنه جمعهم في أيامنا[3] مديراً على مُدَرَاء) ومن

---

(١) انظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢٤٦.

(٢) الأصل: استقرى يستقري كاستقصى يستقصي، ولكن الذي قال: استقرأ يستقرئ. توهم أن الفعل مهموز اللام كقرأ لما لاحظ لزوم همز لامه في المصدر (استقراء)، انظر اللسان (قرأ)، وربما كان لمادة (قرأ) دور في هذا التوهّم.

(٣) وذلك لتوهم أن وزنها (فَعِيل) ككريم. انظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٧٦.

التوهم على المستوى النحوي ما يعرف بالعطف على التوهم كما لاحظنا، ومنه في أيامنا قولهم: (حاز على الشيء) علماً أن الأصل[1] حاز الشيء بتعدية الفعل بنفسه، ولكن الذي قال: (حاز على) تَوَهَّم أن (حَازَ) كـ (حَصَلَ) من حيث اللزوم والتعدي لأنهما بمعنى واحد، وليس هذا من قبيل التضمين الذي يجيز قياساً أن يُعَامَلَ الفعل معاملة الفعل الآخر لزوماً وتعدية، لأن التضمين الذي يجيز ذلك إنما هو[2] تضمين أحد الفعلين معنى الثاني إضافةً إلى معناه الوضعي لغرض فني أو بلاغي، وهذا ما لم يتوافر في العلاقة بين (حاز) و(حصل)، لذا كان بالتوهم أشبه، وبالقصر على ما يجري به الاستعمال أجدر، إذ لا يجوز خلافاً لبعضهم[3] أن يكون أصلاً معتمداً أنه متى[4] أشرب فعلٌ معنى فعل آخر تعدّى تعديته، ولزم لزومه قياساً لا شرط فيه، ففي ذلك إباحة منظمة للعبث[5] بتعدية الأفعال ولزومها، فالأصل في ذلك ما تنص عليه كتب اللغة والنحو، على أن هذا لا ينفي أن يظهر في الاستعمال المستمر مخالفات ناجمة عن التوهم كقولهم في أيامنا: أكَّد على[6] الشيء في أكَّدَ الشيءَ حملاً على (ألَحَّ عليه) لتوهم أن كلا الفعلين لهما حكم واحد لزوماً وتعدياً لجامع معنوي بينهما، فهذا التجاوز ونظائره مما نقف عليه في الاستعمال اليومي يدخل فيما أزعم تحت ما يسمى بالتوهم ومهما كثرت هذه التجاوزات القائمة على التوهم لا يمكن أنْ تَجْعَلَ من التوهم قياساً مطرداً يُسَوّغُ سلفاً الخروجُ عن الأصول الصحيحة للغة، لكن يمكن أن يجعل ناموساً يستوعب ما ينجم في المستقبل ويستقر في

---

(١) انظر: اللسان (حوز)، والوسيط (حصل)، ومسالك القول في النقد اللغوي ١٩٣.
(٢) انظر: مسالك القول في النقد اللغوي: ١٩١-١٩٢، ٢٠٠-٢١٠.
(٣) ذهب إلى ذلك مصطفى الغلاييني ومحمد العدناني، انظر: المرجع السابق ٢٢٣، ٢٢٥.
(٤) انظر: المرجع السابق ١٩٢.
(٥) انظر: المرجع السابق ١٩٢.
(٦) انظر: اللسان: (أكد) و(لَحَّ).

الاستعمال من نظائر هذه التجاوزات، وبذلك يُرَدُّ على رغبة الأستاذ عبد القادر المغربي في جعل التوهم قاعدة مقيسة في بعض مظاهر التغير اللغوي يقول في هذا الصدد: (قد شَرَحْتُ قاعدتين في تسهيل أمر اللغة العربية، ولعلي كنت أول من انتبه إلى هاتين القاعدتين، ولزوم الاستفادة منهما منذ وضعت لهما اسمين وأصَّلْتُهما، سَمَّيْتُ الأولى قاعدة توهم الأصالة، أي توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحوِّل، وسَمَّيتُ الثانية قاعدة توهم الزيادة، أي توهم زيادة الحرف الأصلي أو المتحول)[1] وقال الأستاذ المغربي بعد أن ذكر عدة شواهد حملها على توهم أصالة الحرف الزائد: (علماء اللغة لم يزيدوا في تعليل مخالفة القياس في هذه الكلمات بأكثر من قولهم: توهم أصالة الحرف من دون أن يشيروا إلى أن هذا التوهم قاعدة يصح القياس عليها، أما أنا فقد اقتحمتُ العقبة، وجعلتهما قاعدة مقيسة لكثرة الكلمات التي ظفرت بها)[2]، وهذه الكلمات الكثيرة التي ظفر بها المغربي جُلُّها مما سماه بالميميات، وهي الصيغ المشتقة من أسماء فيها ميم زائدة في الأصل، ولكن اشتقت هذه الميميات دونما اعتبار لزيادة الميم، وكأنها أصل من أصول الاسم المشتق منه كقولهم تمركز من (مَرْكز)، ومَعْجَنَ الخشب من (مَعْجُون)، وقد بنى الدكتور عبد الصبور شاهين هذا الضرب من التوليد اللغوي على التوهم أيضاً، لذا رأى في هذا التوهم مصدراً لإبداع صيغ جديدة، وفي ذلك يقول: (إن نظرتنا إلى ما يسمى بالقياس الخاطئ ينبغي أن تتعدل إلى اعتباره قياساً حراً يؤدي دوره في توحيد النماذج اللغوية بإبداع صيغ جديدة)[3] ثم يضيف الدكتور شاهين في

---

(١) الشواهد على توهم أصالة الحرف. مقال في مجمع اللغة العربية في القاهرة الجزء ٧ ص٣٦١، وانظر: ٣٦٢، ٣٧٣، وانظر أيضاً مقالاً آخر للأستاذ المغربي بعنوان (بين اللغة والنحو) في المجلة نفسها الجزء ٧ ص٢٥٩-٢٦٠.

(٢) بين اللغة والنحو ٢٥٨.

(٣) مشكلات القياس في اللغة العربية ٢٠٢، وهو مقال للدكتور شاهين منشور في مجلة عالم الفكر الكويتية المجلد الأول، العدد الثالث.

الحديث عن القياس الخاطئ قائلاً: (ربما كان التوهم أوسع أبواب هذا النوع من القياس الإبداعي، فتوهم أصالة الميم من كلمات منطقه ومكحله، ومنديل، ومسكين، ومذهب دعا العرب إلى صوغ أفعال جديدة من هذه الكلمات، فقالوا: تمنطق، وتمكحل، وتمندل، وتمسكن، وتمذهب، وهذا التوهم هو الذي يجعلنا نأخذ الفعل (مَعْجَنْتُ الخشب) من كلمة معجون)[1]. والحق أن بعض السلف[2]، جعل هذه الأفعال من التوهم كالذي فعله المغربي، وعبد الصبور شاهين، والذي أميل إليه أن تجعل من قبيل (رعاية حرمة الزائد في الكلمة وإقراره إقرارَ الأصول على سبيل القصد، والإرادة، والتأصيل لا على سبيل الغفلة والتوهم والاعتباط)[3] (فحال الاشتقاق من الزوائد كحال الاشتقاق من الحروف الأصلية وكل منها يُرَادُ لدلالته الخاصة، ويقصد إليه قصداً للتفريق بين دلالة ودلالة أخرى... وهو أمر يقتضيه التطور والتوسع، وتستجيب له طبيعة العربية المرنة، ولا تستعصي عليه)[4] وقد أشار الخليل من قبل إلى أن معاملة الزائد في هذه الحالة معاملة الأصل إنما هو عمل يَقْصِدَ إليه المرء قصداً لتوضيح المعاني وأمن اللبس فيما بينها، قال الخليل. (فرقوا بين أسماء الدرع، والدَّراعة، والمِدْرعة لاختلافها في الصفة إرادة الإيجاز في المنطق وتدرّع مِدْرعته، وادَّرعَها، وتَمَدْرَعها، تَحَمَّلُوا ما في بَقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق توفيةً للمعنى، وحراسة له، ودلالة عليه، ألا ترى أنهم إذا قالوا: تدرّع – وإن كانت أقوى اللغتين – فقد عَرَّضوا أنفسهم لئلا يُعرفَ غَرَضُهم أمِن الدرع هو أم من المدرعة؟ وهذا دليل على حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول، ومثله تمسكن وتمسلم)[5] وزيادةً في البيان لا بأس من التمثيل لهذا الذي ذهب إليه الخليل بمثال من العربية الحديثة، وهو قولهم في فترة ما كما يذكر عبد القادر المغربي[6] تمهدى

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) كابن يعيش في شرح المفصل ١٥٢/٩، ١٥٤، والرضي في شرح الشافية ٦٨/١.

(٣) مزاعم بناء اللغة على التوهم ٣٠.

(٤) المرجع السابق ٣٢.

(٥) تاج العروس (درع).

(٦) انظر الشواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف ٣٦٧-٣٦٨.

والمتهمدي تعبيراً عن الموالاة للحركة المهدوية نسبة إلى رجل يدعى مَـــهْدِيّ السودان، فواضح أن الرغبة في بيان معنى الانتساب إلى هذه الحركة هو الذي أملى أن تعامل ميم (المهدي) وهي زائدة معاملة الأصل، وما يضر ذلـــك؟ بـــل يجب ما دامت هذه الميم حجر الزاوية في التعبير عن المعنى المراد مـــن هـــذا المشتق الذي لا يعبِّر عن معناه أي مشتق آخر من مادة (هدى) مجـــردة عـــن الميم الزائدة، وهو مالا يخفى على من له أدنى تبصرٍ ومعرفة بأمر اللغة وظيفةً وأداءً، وعلى هذا النحو يحسن أن ينظر إلـــى مَسْـرَح، ومَعْجَـنَ، وتَمَرْكَـزَ، وتمحورَ، وتمنطق، وتمكحل، وتمدرع، وتمسلم، وتمول وتمرفق، وتمسكن، وقد بيّن الغرض التوضيحي المعنوي من رعاية حرمة الميم الزائدة في كثـــير مـــن هذه الأفعال الأستاذ[1] محمد بهجة الأثري، مما يؤيد بُعْدَها كل البعد عن التوهم.

ولقائل أن يقول: لِمَ كل هذا الحرص على نفي أثـــر التوهـــم عـــن هـــذه المشتقات ونحوها ما دامت واقعاً لغوياً مستمراً استمرار العربية سواء أكـــانت ناجمة عن التوهم، أم عن الرغبة في الوضوح وأمن اللبـــس، وكلاهمـــا مبـــدأ علمي له أثره الواضح في مسار اللغة؟ وفي الرد على ذلك نقـــول إن المنـــهج العلمي يملي على الباحث ربط الظواهر بأسبابها إضافة إلى أن بيان المعـــاني وأمن اللبس في التعبير عن المراد وظيفة أساسية من وظائف اللغـــة التـــي لا تعدم الوسائل التي تمكنها من القيام بهذه الوظيفة، وهذه الوســـيلة هنـــا هـــي رعايةُ حُرمة الحرف الزائد وجعله بمنزلة الأصلي في الاشتقاق مـــا دام هـــذا الزائد له دور بارز في التعبير عن المعنى المراد من الكلمة المشتقة، مما يجعل هذه الرعاية أصلاً معتمداً وقاعدة متبعةً كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

أما التوهم، فصحيح أنه مبدأ علمي له أثره في مسيرة اللغـــة الواقعيـــة، ولكنه من وجهة نظر معيارية مبدأ غير صحي لأنه قائم على الغفلة والاعتباط،

(١) انظر: مزاعم بناء اللغة على التوهم ٣١-٣٢.

وهذا مما يدعو إلى العبث والاضطراب في اللغة، وليس من الحكمة أن نُحكِّم بلغتنا عن قصدٍ وإصرار وتخطيط ما يؤول بها إلى ذلك، وكل ما في الأمر هو أن التوهم مبدأ يعزى إليه أو يفسر به أحياناً خروج مواد لغوية عما كان يجب أن تكون عليه، ولا أدل على ذلك من أن المواد اللغوية المنطوية تحت هذا المبدأ، أو المفسرة به إنما هي أشتات مجتمعات من أبواب مختلفة. كلٌّ شتّ خرج عن القاعدة الناظمة لبابه، وما كان هذا شأنه لا يمكن أن يجعل هو ولا المبدأ الذي أوجده قاعدة يمكن القياس عليها ويجب في هذه الحالة ملاحظة الفرق بين القاعدة اللغوية التعليمية، وبين القانون أو المبدأ، أو الناموس اللغوي وهو ما غاب فيما أزعم عن الأستاذ عبد القادر المغربي في مسعاه إلى بناء ما سماه بقاعدة توهم أصالة الحرف الزائد، وقاعدة توهم زيادة الحرف الأصلي، علماً أن شواهده على ذلك نوادر مما خرج عن القاعدة في أبواب مختلفة.

أما الدكتور عبد العزيز مطر فالظاهر أنه يلحن المواد اللغوية الناجمة عن القايس الخاطئ بدليل أنه عوّل[1] على هذا المبدأ في تفسير بعض ما وقف عليه من اللحن في كتب لحن العامة التي عني بها، وعلى هذا المبدأ أيضاً عوّل[2] الأستاذ محمد المبارك في تعليل بعض الأخطاء الشائعة في العربية الحديثة، وكذلك فعل الدكتور إبراهيم السامرائي الذي لا يوحي بهذا الموقف حديثه النظري عن المستجد والمولّد من المواد اللغوية، ولاسيما ما نجم منها عن التوهم، وفي ذلك يقول: (علْمُ اللغة العربية لا يتنكّرُ للجديد المولّد، أو قل: لا يريد أن ينسب إلى الخطأ مواد كثيرة، فالشذوذ في العربية والقول باللغات الخاصة، ومسائل التوهم يؤيد ما نذهب إليه في هذه الحقيقة اللغوية)[3] (وأنا

---

(١) انظر: لحن العامة في ضوء الدرس اللغوي الحديث: ٣٣٥-٣٥٥ ولاسيما ٣٣٨، ٣٤١.
(٢) انظر: فقه اللغة وخصائص العربية: ٣٣١.
(٣) التطور اللغوي التاريخي ١٢٣.

إذ أبحث في هذا اللون من العلم اللغوي لا أقصد أن أشير إلى مكان التجاوز، أو قل مواطن الخطأ في هذه العربية الحديثة)[1] فكلام الدكتور السامرائي هذا كله يتباين، ووصفه بالخطأ كثيراً من المواد اللغوية المستجدة التي جرت في العربية الحديثة، وقد عَلَّل الخطأ في غير[2] واحدة من هذه المواد بالتوهم الذي أقر الدكتور السامرائي بما نجم عنه قديماً من المواد اللغوية، ولكنه رغب عن القياس عليه، بل جَعْلَ توهماتنا الحديثة ضرباً من الخطأ قال: (وقد جرّ التوهم إلى أخطاء كثيرة، ولذلك ينبغي ألا ينصرف الذهن إلى التوهم الذي أحدث مواد لغوية نحو توهم أصالة الياء في (قيمة) فقالوا في الفعل (قيَّم) بدلاً من قَوَّم، ومثله عيَّدَ من عِيَد أما التوهم الذي نباشره فهو من الأخطاء نحو توهم (الياء) أصلية في (يحيك)، والذي جرَّ إلى هذا الياء في المصدر حياكة)[3].

والمهم الذي نخلص إليه من حديث الدكتور السامرائي عن القياس الخاطئ، هو أن أثر هذا القياس يتمثل بإيجاد مادة لغوية لا يقاس عليها، وأنه ينبغي ألا ينصرف الذهن إلى هذا الضرب من القياس.

أما الدكتور إبراهيم أنيس، فقد تلمَّسَ أثر القياس الخاطئ في أخطاء الأطفال، وفي الروايات الغريبة من الظواهر اللهجية غير المقيسة في الفصحى كقول بني أسد: سكْرانة في تأنيث (سكْرَان) وقول بني تميم مَدْيُون، ومَصْوُون، فقد علل الدكتور أنيس هذه الظواهر اللغوية اللهجية والطفلية بالقياس الخاطئ فقال: (ومن السهل تعليل تلك الظواهر التي شاعت في أسد وتميم بالقياس الخاطئ الذي يؤدي دوراً هاماً في خصائص اللهجات، فقد قاسوا اشتقاق المؤنث سكرانة على اشتقاقه من معظم الصفات الأخرى، لأن الكثرة الغالبة في

---

(١) المرجع نفسه.
(٢) انظر: المرجع نفسه ١٢٤، ١٢٦-١٢٧، ١٣٧.
(٣) المرجع نفسه ١٣٧.

الصفات العربية تؤنث بالتاء، وليس بغريب أن يُقاسَ على اشتقاق الكثرة اشتقاق القلة كما قد يقول الطفل أحمرة بدلاً من حمراء وكذلك قاس الطفل التميمي صيغة اسم المفعول من الأجوف على صيغته من الصحيح، لأن الأفعال الصحيحة هي الكثرة الغالبة في (اللغة)[1] ثم يؤكد الدكتور أنيس أنه لا يقاس على هذه الانحرافات اللغوية فيقول: (ولسنا بهذا ندعو إلى جعل القياس في اللغة العربية بأيدي الأطفال، وعامة الناس كما هو الحال في كل لغة يترك أمرها لسنة التطور، ولكننا نذهب مذهب المجددين من علمائنا الذين ينادون الآن بإباحة القياس اللغوي للموثوق بهم من أدبائنا وشعرائنا)[2] أما الدكتور رمضان عبد التواب، فقد نظر نظرة وصفية إلى التطور اللغوي عامةً على اختلاف مستوياته، وأياً كان سببه، لأنه يرى أن (مهمة العالم اللغوي هي الوصف والتسجيل واستنباط القوانين التي تخضع لها ظاهرة التطور اللغوي... أمّا ما وراء ذلك من فرض نظام لغوي معين والقول بصواب هذا النظام وخطأ ذلك، وإباحة هذا ومنع ذاك فهو عمل المعلم لا العالم ومع ذلك - كما يرى الدكتور عبد التواب - ليس للمعلم أن يبالغ في فرض أسلوب معين من التعبير اللغوي ويمنع ما سواه، لأن التطور اللغوي يمتاز بقوة قهرية لا شعورية)[3] وفي ضوء هذا التأصيل النظري يغدو طبيعياً أن يقتصر[4] الدكتور عبد التواب على مجرد عرض ما نجم عن التوهم من المواد اللغوية قديماً وحديثاً، ولم أجده يصف بالخطأ تغيراً لغوياً ناجماً عن التوهم إلا مرة واحدة[5].

---

(١) في اللهجات العربية ١٥٠-١٥١، وانظر: من أسرار اللغة ٣٢-٣٣.
(٢) من أسرار اللغة ٣٣.
(٣) لحن العامة والتطور اللغوي: ٣١.
(٤) انظر: المرجع السابق: ٤٢-٤٣، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٦٧-٧٨.
(٥) انظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٧٦.

نتائج البحث

وبعد فلعله اتضح فيما تقدم أن للتوهم أو القياس الخاطئ أثراً بارزاً في مسيرة اللغة العربية، فقد أقر بهذا المبدأ جمهور اللغويين العرب قديماً وحديثاً، ولم يرفضه من القدماء فيما أعلم إلا أبو جعفر النحاس، والظاهر أن المبرد يتذمر من تكلف العمل بهذا المبدأ أحياناً، وأما في العصر الحديث فلم يرفض التوهم رفضاً تاماً إلا الأستاذ محمد بهجة الأثري. وعَدَّه الأستاذ عباس حسن من أوهام النحاة، ودعا إلى تحاميه، والاقتصار على ما سمع مما حمل عليه في الاستعمال.

وقد بَيَّنت الدراسة أن المصطلحات التي عبر بها النحاة عن التوهم تعددت، وهي الغلط، والتوهم، والتشبيه، والحمل، والسهو، وربما عرضوا للتوهم غير مصرحين به، والظاهر في دلالة هذه المصطلحات عندهم هو الجانب التعليلي، فالغرض الأول من التعويل على التوهم عند النحاة هو تأويل المواد اللغوية الخارجة على أصولهم، وتعليل هذا الخروج، أما الدلالة المعيارية لهذه المصطلحات فغالباً ما تكون غير واضحة ما لم تتساند القرائن، فربما كان المحمول على التوهم ملحناً عندهم، وغالباً ما يكون شاذاً يحفظ ولا يقاس، ونادراً ما يكون جائزاً، والجدير في هذا الصدد أمران، أولهما: أن ماأجيز مما حمل على التوهم على شدة ندرته اختلف النحاة في إجازته، والأكثرون على أنه غير جائز، وثانيهما ترجيح البحث أن المقصود من الغلط عند الخليل وسيبويه هو مجرد التوهم ومخالفة القياس، لا التخطيء واللحن الصريح خلافاً لما فهمه بعض القدماء والمحدثين من هذا المصطلح عند كل من الخليل وسيبويه.

أما موقف المحدثين العرب من أثر التوهم في مسيرة العربية، فقد تمثل

عند بعضهم بقصر ما ينجم عن هذا المبدأ على السماع، وهو ما لاحظناه عملياً عند كل من الدكتور عبد العزيز مطر، والدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور إبراهيم أنيس والأستاذ محمد المبارك. أما الدكتور عبد الصبور شاهين، والأستاذ عبد القادر المغربي فالتوهم عندهما ضرب من القياس الحر الذي يؤدي دوراً بارزاً في نمو العربية ونص ثانيهما على قاعدتين قياسيتين قائمتين على ما يعرف بالتوهم، وقد خالف هذا البحث موقف هذين الدارسين، وفضّل لأسبابٍ سبق تفصيلها أن يقر بأثر التوهم في حياة اللغة العربية، وأن يقصر دور هذا المبدأ على تفسير وتعليل الانحرافات اللغوية الناجمة عنه في مختلف المستويات الصوتية والصرفية والنحوية. أما الدكتور رمضان عبد التواب فقد غلب المنهج الوصفي على معالجته الانحرافات اللغوية الناجمة عن التوهم في اللغة العربية.

مصادر البحث ومراجعه

١. أبو زكريا الفراء، ومذاهبه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ط القاهرة ١٩٦٤.

٢. أدب الكاتب، لابن قتيبة، تح: محمد أحمد الدالي، ط٢ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح: د. أحمد النحاس، ط١ ١٩٨٤-١٩٨٩.

٤. أسس علم اللغة العام، لماريوباي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، ط٣ القاهرة ١٩٨٣.

٥. الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد الإله نبهان ورفاقه، ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥-١٩٨٧.

٦. أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، ط٢ الدار البيضاء ١٩٨٣.

٧. الأصول في النحو، لابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط بيروت ١٩٨٥.

٨. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تح: د. زهير غازي زاهد، ط٣ بيروت ١٩٨٨.

٩. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تح: محيي الدين عبدالحميد، ط دار الفكر، د.ت.

١٠. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح: حسن موسى بناي، ط١ بغداد ١٩٨٣.

١١. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ط بيروت، د. ت.
١٢. البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تـــح: د. عبـد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، ط دار الهجرة إيران قم ١٤٠٣هـ.
١٣. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسين، تـــح: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، ط الكويت ١٩٦٥ وما بعدها.
١٤. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تح: محمد علي البجاوي، ط٢ دار الجيل بيروت ١٩٨٧.
١٥. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تح: د. عبـــد العزيـز مطر،ط القاهرة ١٩٦٦.
١٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح: محمد كامل بركـــات، ط وزارة الثقافة بمصر ١٩٦٧.
١٧. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التـــواب، ط١ مطبعة المدني مصر ١٩٨٣.
١٨. التطور اللغوي التاريخي، للدكتور إبراهيـــم الســامرائي، ط٢ الأندلـس بيروت ١٩٨١.
١٩. تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، لأبي منصور الجواليقي، تح: عزالدين التنوخي، ط المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت.
٢٠. حاشية الصبان على الأشموني، د.ت.
٢١. الخاطريات، لابن جني، تح: علي ذو الفقار شاكر، ط بيروت ١٩٨٨.
٢٢. خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تـــح: عبـد الســلام هــارون، ط١ ١٩٧٩-١٩٨٦.

٢٣. الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، ط٢ دار الهدى بيروت، د.ت.

٢٤. ديوان جرير، تح: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر ١٩٦٩.

٢٥. ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت، تح: نعمان أمين طه، ط١ مصر ١٩٥٨.

٢٦. ديوان الطرماح، تح: د. عزة حسن، ط دمشق ١٩٦٨.

٢٧. ذم الخطأ في الشعر، لابن فارس اللغوي، تح: د. رمضان عبد التواب، ط مكتبة الخانجي مصر ١٩٨٠.

٢٨. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تح: د. حسن هنداوي، ط١ دار القلم دمشق ١٩٨٥.

٢٩. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تح: أحمد يوسف دقاق، وعبد العزيز رباح، ط١ دار المأمون للتراث دمشق ١٩٧٣-١٩٨١.

٣٠. شرح الشافية، للرضي، تح: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥.

٣١. شرح الكافية، للرضي، ط٣ دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢.

٣٢. شرح المفصل، لابن يعيش ط دار صادر، د.ت.

٣٣. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، د. صاحب أبو جناح، ط١ بغداد ١٩٨٠.

٣٤. الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس اللغوي، تح: السيد أحمد صقر، د.ت.

٣٥. الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور العطار، ط دار الكتاب مصر ١٣٧٧هـ.

٣٦. طرق تنمية الألفاظ اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، ط معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٦٧.

٣٧. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، ط١ الكويت ١٩٧٤.

٣٨. العربية والحداثة، د. محمد رشاد الحمزاوي، ط٢ الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٦.

٣٩. فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك، ط٧ دار الفكر لبنان ١٩٨١.

٤٠. في اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم أنيس، ط٢ القاهرة ١٩٥٢.

٤١. القراءات الشاذة، لابن خالويه، تح: برجشتراسر القاهرة، د.ت.

٤٢. القراءات واللهجات، لعبد الوهاب حمودة، ط القاهرة ١٩٤٨.

٤٣. الكتاب، لسيبويه، تح: عبد السلام هارون، ط عالم الكتب بيروت، د.ت.

٤٤. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، تح: د. محمد أحمد الدالي، ط١ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٥.

٤٥. الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تح: د. عدنان درويش، ط٢ وزارة الثقافة دمشق ١٩٨١-١٩٨٤.

٤٦. لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور عبد العزيز مطر، ط٢ دار المعارف بمصر ١٩٨١.

٤٧. لحن العامة والتطور اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب، ط١ دار المعاراف بمصر ١٩٦٧.

٤٨. اللسان، لابن منظور، ط١ دار صادر بيروت.

٤٩. اللغة، لجوزيف فندريس، ترجمة محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلي، ط القاهرة ١٩٥٠.

٥٠. اللغة بين القديم والحديث، لعباس حسن، ط٢ دار المعارف بمصر ١٩٧١.

٥١. محاضرات في الألسنية العامة، لفردي ناندوسوسير، ترجمة يوسف غازي ومجيد نصر، ط١ جونيه لبنان ١٩٨٤.

٥٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني، تح: علي النجدي ناصف ورفيقه، ط القاهرة ١٩٦٦.

٥٣. المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، ط٢ دار المعارف بمصر ١٩٧٢.

٥٤. مزاعم بناء اللغة على التوهم، لمحمد بهجة الأثري، ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦.

٥٥. المزهر في علوم اللغة العربية، للسيوطي، تعليق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، ط المكتبة العصرية بيروت، د.ت.

٥٦. مسالك القول في النقد اللغوي، لصلاح الدين الزعبلاوي، ط١ الشركة المتحدة للتوزيع دمشق ١٩٨٤.

٥٧. المعجم الوسيط، ط٢ دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٨. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، ط٢ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦.

٥٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن المبارك وعلي حمد الله مراجعة: سعيد الأفغاني، ط٢ دار الكتب، د.ت.

٦٠. المفصّل في علم العربية، للزمخشري ط٢ دار الجيل بيروت، د.ت.
٦١. المفصل في تاريخ النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، ط١ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٧٩.
٦٢. المقتضب، لأبي العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط عالم الكتب بيروت، د.ت.
٦٣. المنصف، لابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١ وزارة الثقافة مصر ١٩٥٤-١٩٦٠.
٦٤. من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، ط القاهرة ١٩٥١.
٦٥. منهج السالك في القول على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تح: سدني جلزرط نيوهافن ١٩٤٧.
٦٦. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تح د. إبراهيم السامرائي، ط٢ مكتبة الأندلس بغداد ١٩٧٠.
٦٧. النحو الوافي، لعباس حسن، ط٦ دار المعارف بمصر ١٩٨٠.

المجلات

٦٨. مجلة مجمع اللغة العربية، بالقاهرة العددان ٧، ٩.
٦٩. مجلة عالم الفكر الكويتية، المجلد الأول، العدد الثالث ١٩٧٠.
٧٠. مجلة الوحدة الصادرة عن المجلس القومي للثقافة العربية، العددان ٣٣-٣٤ لعام ١٩٨٧.